المراقب الاقتصادي

معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس)
الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني
سلطة النقد الفلسطينية
هيئة سوق رأس المال الفلسطينية

51
2017
الربع الثالث

المراقب الاقتصادي عدد 51 / 2017
Economic Monitor Issue 51/2017

المحرر: د. نعمان كنفاني - معهد ابحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس)

المنسقون من المؤسسات المشاركة في الإصدار:

سلام صلاح - منسق عام (ماس)

أمينة خصيب - الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني

د. شاكر صرصور - سلطة النقد الفلسطينية

د. بشار ابو زعرور - هيئة سوق رأس المال الفلسطينية

حقوق الطبع والنشر محفوظة © شباط 2018

لا يجوز نشر أي جزء من هذا المراقب أو اختزان مادته بطريقة الاسترجاع أو نقله على أي وجه بأي طريقة كانت الكترونية أو ميكانيكية أو بالتصوير أو بالتسجيل أو خلاف ذلك إلا بموافقة معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس).

للحصول على نسخ الرجاء الاتصال مع إحدى المؤسسات على العناوين المبينة أدناه.

معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس)
ص. ب. 19111، القدس وص.ب 2426، رام الله
تلفون: +972-2-2987053/4
فاكس: +972-2-2987055
بريد إلكتروني: info@mas.ps
الصفحة الالكترونية: www.mas.ps

الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني
ص.ب 1647، رام الله
تلفون: +972-2-2982700
فاكس: +972-2-2982710
بريد إلكتروني: diwan@pcbs.gov.ps
الصفحة الالكترونية: www.pcbs.gov.ps

سلطة النقد الفلسطينية
ص.ب: 452، رام الله
هاتف: +972-2-2409920
فاكس: +972-2-2409922
بريد إلكتروني :info@pma.ps
الصفحة الالكترونية: www.pma.ps

هيئة سوق راس المال الفلسطينية
ص.ب 4041، البيرة – فلسطين
هاتف: +972-2-2946946
فاكس: +972-2-2946947
الموقع الالكتروني: www.pcma.ps
بريد الكتروني: info@pcma.ps

تم إعداد هذا العدد بدعم من:

الصندوق العربي للإنماء
الاقتصادي والاجتماعي

شباط، 2018

المحتويـــــات:

- **الناتج المحلي الإجمالي** 2
  صندوق 1 - المسوح الاقتصادية: تراجع في القيمة السوقية للمؤسسات الخاصة والأهلية
- **سوق العمل** 5
  صندوق 2 - الإناث في سوق العمل الفلسطيني: لماذا مشاركتهن متدنية وبطالتهن أعلى؟
- **المالية العامة** 11
  صندوق 3 - غاز غزة: من الألف إلى الآن
- **القطاع المالي المصرفي** 14
  صندوق 4 - أثر رفع الحد الأدنى للأجور في إسرائيل على أجور عمال الضفة الغربية
- **القطاع المالي غير المصرفي** 19
  صندوق 5 - أدوات القياس الكمي لحوكمة الشركات
- **مؤشرات الاستثمار** 22
  صندوق 6 - أسباب انخفاض الادّخار الخاص في فلسطين
- **الأسعار والتضخم** 25
  صندوق 7 - أثر قيد السيولة على تعليم أولاد وبنات العائلات العربية في إسرائيل
- **التجارة الخارجية** 27
- **مفاهيم وتعاريف اقتصادية** 29
  ضريبة القيمة المضافة (Value-Added Tax, VAT)
- **المؤشرات الاقتصادية الرئيسية في فلسطين 2012 - 2017** 31

الربع الثالث 2017 باختصار

- **الناتج المحلي الإجمالي:** نما ن. م. إ. خلال الربع الثالث 2017 مقارنة بالربع الثاني بمعدل 3.1% بالأسعار الثابتة لعام 2015. وتحقق هذا نتيجة نمو في الضفة الغربية بمقدار 4.1% مقابل ركود في قطاع غزة، وهو ما انعكس في ارتفاع حصّة الفرد من الناتج المحلي بنحو 3.4% في الضفة مقابل تراجع المعدل 0.6% في القطاع.
- **التشغيل والبطالة:** ارتفع معدّل البطالة في فلسطين بنحو 0.2 نقطة مئوية بين الربعين الثاني والثالث 2017 ووصل إلى 29.2% (19% في الضفة و46.6% في القطاع). كما وصلت نسبة المستخدمين بأجر في القطاع الخاص الذين يتقاضون أجراً شهرياً أقل من 1,450 شيكل (وهو مبلغ الحد الأدنى للأجور في فلسطين) إلى 38% (50% بين الإناث، و36% بين الذكور).
- **المالية العامة:** بلغ الإنفاق العام خلال الربع الثالث 3,013 مليون شيكل. كما وصل التمويل الخارجي لدعم الموازنة إلى نحو 329.5 مليون شيكل (34% منه جاء من الدول العربية)، في حين بلغ التمويل الخارجي لدعم الإنفاق التطويري 113 مليون شيكل. بالمقابل وصلت المتأخرات المترتبة على الحكومة خلال هذا الربع 975 مليون شيكل.
- **التضخم والأسعار:** شهد الاقتصاد الفلسطيني في الربع الثالث تضخما سالبا (انخفاض في الأسعار) بمعدل 0.49% مقارنة بالربع السابق. ويعبّر هذا عن ارتفاع في القوّة الشرائية لمن يتلقون ويصرفون دخلهم بعملة الشيكل. أمّا الذين يتلقون رواتبهم بالدولار والدينار وينفقون كامل مصروفاتهم بالشيكل، فإنّ القوة الشرائية لدخلهم شهدت تراجعاً بنحو 5.92% و6.07% على التوالي. وذلك نتيجة الانخفاض في معدّلات الصرف مقابل الشيكل.
- **عجز ميزان المدفوعات الفلسطيني:** وصل في الربع الثالث الى 444 مليون دولار (12% من ن. م. ا.). وجاء العجز حصيلة عجز في الميزان التجاري (1,419 مليون)، مقابل فائض في ميزان الدخل (جاء معظمه من تعويضات العاملين في إسرائيل) بمقدار 559 مليون، وفائض في ميزان التحويلات بمقدار 417 مليون دولار.

معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس)
الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني
سلطة النقد الفلسطينية
هيئة سوق رأس المال الفلسطينية
Palestine Capital Market Authority

1- الناتج المحلي الإجمالي[1]

شهد الناتج المحلي الإجمالي، أو القيمة النقدية لكافّة أنواع البضائع والخدمات التي يتم إنتاجها في الاقتصاد الفلسطيني، ارتفاعاً بنحو 3.1% خلال الربع الثالث 2017 مقارنة مع الربع السابق ليصل إلى 3,502.3 مليون دولار (مقاساً بالأسعار الثابتة لعام 2015). وتوزّع الناتج المحلي بين 75.9% في الضفة الغربية والباقي في قطاع غزة. كما توزّع النمو بين 4.1% في الضفة الغربية مقابل نمو بمقدار 0.2% في قطاع غزة. أمّا بالنسبة للتغير خلال العام بين الربعين المتناظرين (ر3، 2017 مع ر3، 2016) فلقد بلغت نسبة النمو 5% في فلسطين، بواقع نمو 6.9% في الضفة وتراجع 0.6% في القطاع (انظر الشكل 1-1)

أدّى الارتفاع في الناتج المحلي، إلى جانب الزيادة في السكان، إلى ارتفاع حصّة الفرد من الناتج المحلي بنحو 2.4% في ربع السنة الثالث 2017 مقارنة مع الربع السابق. كذلك عند المقارنة بين الربعين المتناظرين كان هناك ارتفاع في حصة الفرد بنسبة 1.9% في الربع الثالث 2017 مقارنة بالربع الثالث 2016 (انظر الجدول 1-1).

**جدول 1-1: نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي*
(بالأسعار الثابتة، سنة الأساس 2015) (دولار)**

	الربع الثالث 2016	الربع الثاني 2017	الربع الثالث 2017
فلسطين	731.9	728.2	745.6
- الضفة الغربية	925.8	936.1	968.1
- قطاع غزة	453.5	435.0	432.4

(*) البيانات باستثناء الجزء من محافظة القدس الذي ضمته إسرائيل عام 1967.

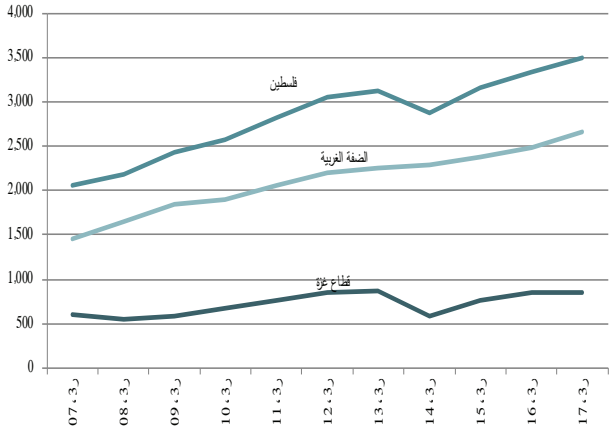
الفجوة بين الناتج المحلي في الضفة والقطاع

انخفضت حصّة قطاع غزة في الناتج المحلي الإجمالي لفلسطين بمقدار 0.7 نقطة مئوية في الربع الثالث 2017 مقارنة مع الربع الثاني. ويلاحظ من الشكل 1-1 اتّساع الفجوة بين مساهمة الضفة الغربية ومساهمة القطاع في الناتج المحلي لفلسطين خلال العقد الماضي. وتبلغ حصة قطاع غزة الآن أقل من ربع الناتج المحلي الإجمالي لفلسطين، 24% فقط في الربع الثالث 2017 (انظر الشكل 1-2). كما اتسعت الفجوة أيضاً بين حصّة الفرد من الناتج المحلي في الضفة الغربية وقطاع غزة في الربع الثاني بمقدار 35 دولار ووصلت إلى 535.7 دولار. أي أنّ حصّة الفرد في قطاع غزة من الناتج المحلي تقل عن نصف حصّة الفرد في الضفة الغربية (نحو 45% فقط) في الربع الثالث (انظر الشكل 1-3)

بنية الناتج المحلي الإجمالي

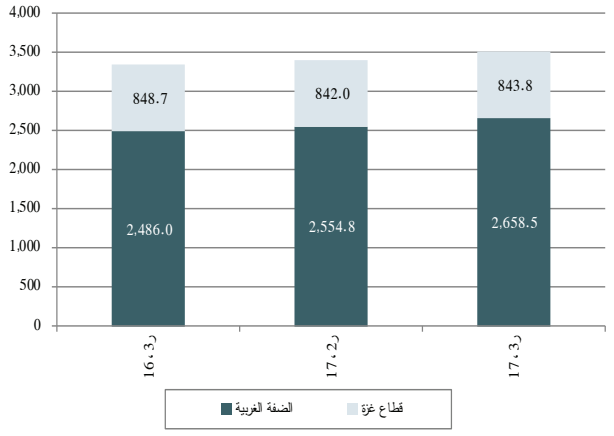
ارتفعت حصّة القطاعات الإنتاجية في الناتج المحلي الإجمالي لفلسطين بنحو 0.6 نقطة مئوية بين الربع الثالث والربع الثاني

شكل 1-1: الناتج المحلي الإجمالي في فلسطين* في أربع متناظرة (أسعار 2015 الثابتة) (مليون دولار)



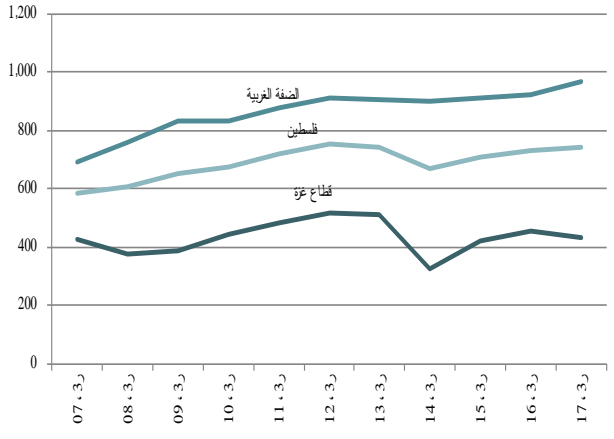
(*) البيانات باستثناء الجزء من محافظة القدس الذي ضمته إسرائيل عام 1967.

شكل 1-2: الناتج المحلي الإجمالي في الضفة الغربية* وقطاع غزة (مليون دولار بأسعار 2015 الثابتة)



(*) البيانات باستثناء الجزء من محافظة القدس الذي ضمته إسرائيل عام 1967.

**شكل 1-3: نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في فلسطين*
حسب المنطقة في أربع متناظرة (دولار بأسعار 2015 الثابتة)**



(*) البيانات باستثناء الجزء من محافظة القدس الذي ضمته إسرائيل عام 1967.

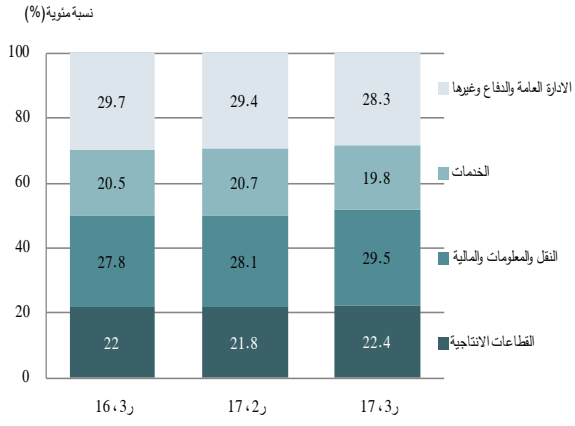
1- مصدر الأرقام في هذا القسم: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2017. إحصاءات الحسابات القومية الربعية، 2007 - 2017. رام الله، فلسطين.

2017 نتيجة ارتفاع مساهمة قطاع الصناعة والانشاءات. في حين انخفضت حصّة قطاع الخدمات بمقدار 0.9 نقطة مئوية، وارتفعت حصة قطاعات النقل والمعلومات والمالية مقابل انخفاض في حصّة قطاع الإدارة والأمن (انظر الشكل 1-4).

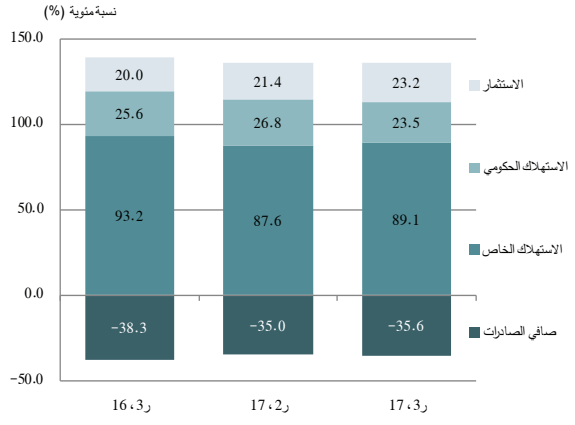
الإنفاق على الناتج المحلي

بلغت الزيادة المطلقة في قيمة الناتج المحلي الإجمالي بين الربع الثالث 2016 والربع الثالث 2017 نحو 167.6 مليون دولار (وهو ما يمثل نمواً بمقدار 5% كما ذكرنا). وتحقق هذا نتيجة انخفاض الإنفاق الاستهلاكي النهائي (الحكومي والخاص) بمقدار 17.3 مليون دولار، وارتفاع الاستثمار بنحو 146.6 مليون دولار. كما حدث ارتفاع في صافي الصادرات (أي في الصادرات مطروحاً منها قيمة الواردات) بمقدار 29.9 مليون دولار خلال الربع (انظر الشكل 1-5 الذي يصور بنود الإنفاق على الناتج المحلي بالنسب المئوية).

شكل 1-4: التوزيع المئوي لمساهمات الأنشطة في الناتج المحلي الإجمالي (أسعار ثابتة، سنة الأساس 2015)



شكل 1-5: نسب الإنفاق على الناتج المحلي الإجمالي في فلسطين* (أسعار ثابتة، سنة الأساس 2015)



(*) البيانات باستثناء الجزء من محافظة القدس الذي ضمته إسرائيل عام 1967.
مجموع النسب لا يساوي 100% وذلك يعود إلى بند صافي السهو والخطأ.

صندوق 1 - المسوح الاقتصادية: تراجع في القيمة السوقية للمؤسسات الخاصة والأهلية

يقوم الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني سنوياً بنشر بيانات مفصّلة عن المؤسسات العاملة في القطاع الخاص والأهلي في الاقتصاد الفلسطيني. ويتم التوصل إلى هذه البيانات على أرضية مسوح دورية يقوم بها الجهاز ويتم نشرها تحت اسم « سلسلة المسوح الاقتصادية». وتوفّر هذه المسوح معلومات عن عدد المؤسسات وعدد العاملين وتعويضاتهم وقيمة الإنتاج والاستهلاك الوسيط والقيمة المضافة والتكوين الرأسمالي الثابت بالإضافة إلى القيمة السوقية للأصول. كما تغطي المسوح هذه المعلومات في كافة القطاعات الاقتصادية الخاصة والأهلية (الصناعة، الإنشاءات، التجارة الداخلية، النقل والتخزين، الاتصالات والمعلومات، الخدمات) باستثناء الزراعة والمالية والتأمين. ويحمل الإصدار الأخير لسلسلة المسوح الاقتصادية رقم 22 من السلسلة، أي أنّ المؤشرات المذكورة سابقاً باتت متوفرة على امتداد 22 سنة. ومن المعلوم أنّ هذه المسوح الاقتصادية تشكل القاعدة الأساسية التي تقوم عليها الحسابات القومية التي يصدرها الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني بشكل دوري.

يبيّن الشكل 1 تطوّر أعداد المؤسسات الخاصة والأهلية العاملة في مختلف مجالات الأنشطة الاقتصادية (باستثناء الزراعة والمالية والتأمين) في فلسطين بين العام 2010 والعام 2016. وصل عدد هذه المؤسسات إلى 143 ألف في العام 2016 مرتفعاً بمقدار 39 ألف مؤسسة عن العام 2010 (نمو 38%). كما وصل عدد العاملين في هذه المؤسسات إلى 46 ألف شخص في 2016، مرتفعاً بمقدار 170 ألف عامل عن العام 2010 (نمو بمقدار 58%). ويصوّر الشكل 1 أيضاً نمو القيمة المضافة (الفارق بين قيمة الإنتاج وقيمة مدخلات الإنتاج) بين 2010 و2016. وصلت القيمة المضافة في المؤسسات الخاصة والأهلية الفلسطينية إلى 7.69 مليار دولار في 2016 مرتفعة بمقدار 2.8 مليار عن قيمتها في 2010 وهو ما يعبر عن زيادة بنسبة 56%. ويتضح من الشكل أن منحنى عدد المؤسسات ومنحنى القيمة المضافة يسيران معاً باتجاه تصاعدي متباطئ.

المسوح الاقتصادية 2016

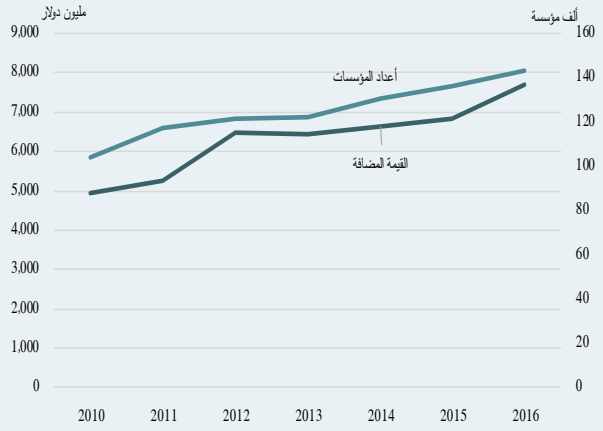
يُستفاد من المسوح الاقتصادية للعام 2016 أنّ أهم نشاط اقتصادي (قياس خانتين في تصنيف ISIC) من حيث عدد الشركات وعدد العاملين في القطاع الخاص والأهلي في فلسطين هو «تجارة التجزئة عدا المركبات ذات المحركات والدراجات النارية. بلغ عدد المؤسسات العاملة في هذا المجال 67,181 مؤسسة تشكل نحو 47% من إجمالي عدد المؤسسات)توزّعت بين 69% في الضفة الغربية و31% في قطاع غزة(. كما بلغ عدد العاملين فيها 138,763 عامل أي 30% من إجمالي عدد العاملين في المؤسسات المشمولة بالمسح (توزعوا بين 67% في الضفة الغربية و33% عامل في قطاع غزة). وعلى الرغم من أنّها تشكل نحو نصف إجمالي عدد المؤسسات الخاصة والأهلية في فلسطين إلّا أنّ حصة قطاع «تجارة التجزئة» في تشغيل العاملين متدن نسبياً (30% فقط). وكذلك حال حصتها في إجمالي تعويضات العاملين (16% فقط) وفي القيمة المضافة (22%) والتكوين الرأسمالي (7.5%). هذه الأرقام تشير إلى أنّ عقب آخيل في الاقتصاد الفلسطيني يكمن في تدني إنتاجية وفعالية هذه المؤسسات.

يوضّح الشكل 2 نصيب العامل بأجر من تعويضات العاملين حسب النشاط الاقتصادي والمنطقة في العام 2016. ويبدو أنّ متوسط نصيب العامل متقارب في جميع الأنشطة الاقتصادية (إذ يتراوح بين 5.8 ألف دولار و7.1 ألف دولار) في فلسطين، باستثناء قطاع المعلومات والاتصالات حيث يرتفع المؤشر إلى 22 ألف دولار. كما يوضّح الشكل التفاوت بين الضفة الغربية وقطاع غزة في نصيب العامل، خصوصاً في قطاع نشاطات المعلومات والاتصالات، إذ بلغ الفارق نحو 19 ألف دولار.

على أنّ أكثر ما يلفت النظر في بيانات المسوحات الاقتصادية لعام 2016 هو تراجع صافي قيمة الأصول الثابتة في المؤسسات الخاصة والأهلية في فلسطين خلال العام 2016. وكما يوضح الشكل 3 فإنّ القيمة السوقية للأصول الثابتة في نهاية العام كانت أقل منها في بداية العام في جميع قطاعات الأنشطة الاقتصادية باستثناء قطاع المعلومات والاتصالات. وهذا يعني عملياً أنّ الاستثمارات كانت سالبة في كافة هذه القطاعات خلال العام (اهتلاك راس المال كان أعلى من الاستثمارات الجديدة). ولقد هبط صافي قيمة الأصول خلال العام بمقدار 437.2 مليون دولار في قطاعات الصناعة والإنشاءات والتجارة الداخلية والنقل والتخزين والخدمات، مقابل ارتفاع في صافي قيمة أصول قطاع المعلومات والاتصالات بمقدار 109 مليون دولار. ولا شك أنّ هذا التراجع في الاستثمارات سوف ينعكس في، ويفسر أيضاً أسباب، تراجع الإنتاج والإنتاجية في السنوات القادمة.

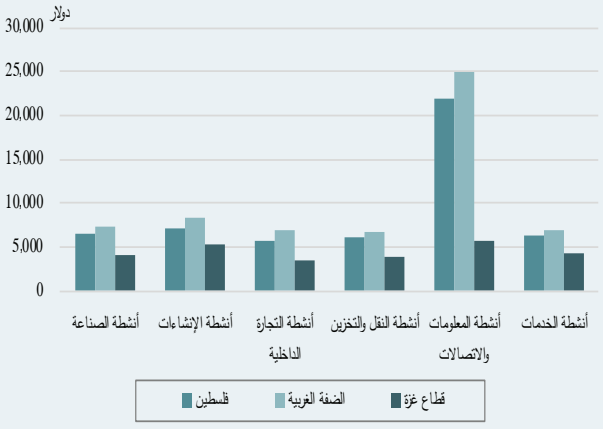
سلام صلاح (مساعدة بحث في «ماس»)

شكل 1: تطور أعداد المؤسسات والقيمة المضافة في المؤسسات المشمولة بسلسلة المسوح الاقتصادية، 2010 - 2016



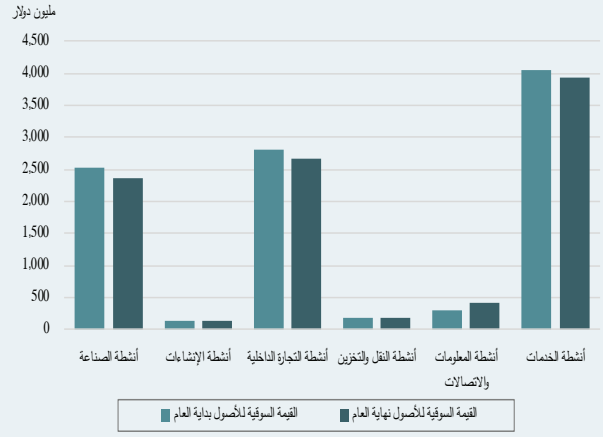
المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2011 - 2017. سلسلة المسوح الاقتصادية، 2010 - 2016 - نتائج أساسية. رام الله - فلسطين.

شكل 2: نصيب العامل بأجر من تعويضات العاملين حسب النشاط الاقتصادي، 2016



المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2017. سلسلة المسوح الاقتصادية، 2016 - نتائج أساسية. رام الله - فلسطين.

شكل 3: القيمة السوقية للأصول نهاية العام وبداية العام 2016 حسب النشاط الاقتصادي



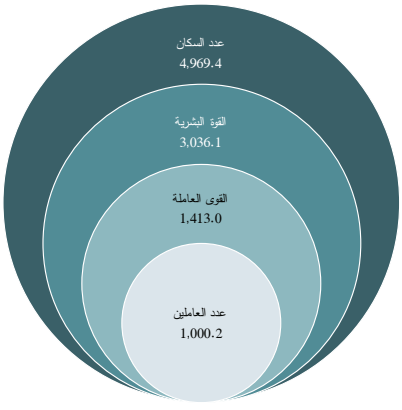
المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2017. سلسلة المسوح الاقتصادية، 2016 - نتائج أساسية. رام الله - فلسطين.

2- سوق العمل[1] [2]

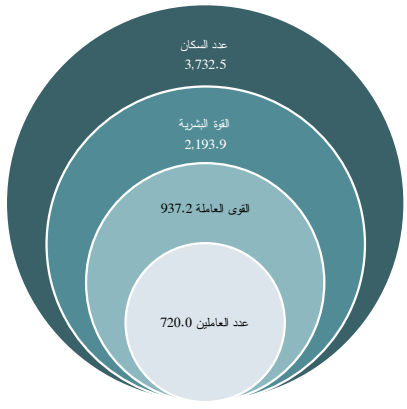
بلغت القوة البشرية في فلسطين، أيّ عدد السكان الذين تزيد أعمارهم على 15 سنة، نحو 3.036 مليون شخص في الربع الثالث 2017. أمّا القوى العاملة (أي عدد الأشخاص المؤهلين والمستعدّين للعمل)، فلقد بلغت 1.413 مليون. وتتوزّع القوى العاملة بين العاملين فعلياً والعاطلين عن العمل. والفارق بين القوى العاملة وعدد العاملين يقيس أعداد العاطلين. ويوضّح الشكل 2-1 العلاقة بين هذه المتغيرات مع عدد السكان في الربع الثالث لعام 2017 ويقارنها مع الأرقام قبل عشرة سنوات من ذلك.

توضّح البيانات أنّ نسبة المشاركة في القوى العاملة في فلسطين وصلت إلى 46.5% مقارنة مع 42.7% قبل عشرة سنوات. ونسبة المشاركة هذه أقل بقليل من المتوسط في المنطقة العربية (48.7% عام 2016) ولكنّها منخفضة مقارنة مع مناطق أخرى من العالم (دول شرق آسيا 70.1%، أمريكا اللاتينية 62.7%، الاتحاد الأوروبي 57%). وانخفاض هذه النسبة يعكس إشكالات لها علاقة بتغيب قطاعات واسعة من السكان عن المشاركة في الحياة الاقتصادية، وفي الحالة الفلسطينية تمثّل الإناث الغالبية العظمى لهذه الشريحة الغائبة (انظر الصندوق رقم 2 من أجل معالجة أوسع لمشاركة وبطالة الإناث في سوق العمل الفلسطيني).

شكل 2-1: عدد السكان والقوة البشرية وعدد العاملين في فلسطين (الربع الثالث 2007، والربع الثالث 2017) (ألف)



ر3، 2017



ر3، 2007

توزيع العمالة

ارتفع عدد العاملين في فلسطين بمقدار 3% بين الربع الثاني والربع الثالث 2017، ووصل إلى 1,000.2 ألف عامل. ويمثل هذا زيادة في عدد العاملين بنحو 28,400 عامل خلال الربع في الضفة والقطاع، ونحو 300 عامل فقط في إسرائيل والمستعمرات. وتركّزت معظم الزيادة في الضفة الغربية (25,900 عامل جديد) مقابل زيادة بمقدار 2,500 عامل في قطاع غزة (انظر الجدول 2-1). هذه الزيادة الكبيرة في التشغيل خلال الربع الثالث قد تكون نتاج التعديل الموسمي للعمالة. كما يمكن أن تكون بتأثير التبدل في طرق اختيار العينة وأساليب التعامل معها.

حصلت زيادة التشغيل في الربع الثالث بكاملها في القطاع الخاص بشكل كامل، وبالذات في نشاطين اقتصاديين، هما قطاع البناء وقطاع التجارة والمطاعم والفنادق. ومن الجدير بالملاحظة أن عدد المشتغلين في قطاع الزراعة في الضفة وغزة تراجع في الربع الثالث 2017 مقارنة مع الربع المناظر من 2016 ومقارنة مع الربع الثاني في 2017.

جدول 2-1: تطور اعداد القوى العاملة وتوزع صافي الزيادة في فلسطين بين الربع الثاني والثالث 2017 (ألف عامل)

	ر2، 2017	ر3، 2017	مقدار التغير
المشاركون في القوى العاملة	1,367.9	1,413.0	45.1
العاملون	971.5	1,000.2	28.7
- الضفة الغربية (بدون إسرائيل والمستعمرات)	566.6	592.5	25.9
- قطاع غزة	276.5	279.0	2.5
- إسرائيل والمستعمرات	128.4	128.7	0.3

ملاحظة: الأرقام تتضمن عدد الفلسطينيين العاملين في الخارج (خارج فلسطين واسرائيل) والذين يبلغ عددهم 3,500 شخص

توزّع العاملون في الاقتصاد الفلسطيني في الربع الثالث بين 59% في الضفة و28% في اقطاع غزة و13% (أو نحو 129 ألف) عامل في إسرائيل والمستعمرات. أمّا بالنسبة لتوزيع العاملين في فلسطين حسب القطاع في الربع الثالث 2017، فلا زال أكثر من الخُمس يعمل في القطاع العام، وترتفع هذه النسبة إلى نحو 36% في قطاع غزة (الشكل 2-2).

بلغت نسبة العاملين في قطاعات الخدمات في فلسطين في الربع الثالث 2017 نحو 33% (52% في قطاع غزة). كما بلغت حصّة البناء والتشييد 23% من العاملين في الضفة ولكن أقل من

1- اشرفت على تحرير قسم سوق العمل والصندوق 2 الدكتورة سامية البطمة، جامعة بيرزيت. واستفاد هذا الجزء من المراقب من دعم مادي من منظمة العمل الدولية (ILO) بهدف تطوير تحليلات سوق العمل الفلسطيني وزيادة معرفة أصحاب القرار والجمهور بمواصفات ومشكلات هذا القطاع.

2- مصدر الأرقام في هذا القسم: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني 2018، مسح القوى العاملة، رام الله- فلسطين. وإحصاءات البنك الدولي، 2016. https://data.worldbank.org/indicator/SL.TLF.CACT.NE.ZS?view=chart

6% في قطاع غزة. في حين تقاربت نسبة تشغيل العاملين في التجارة والمطاعم والفنادق في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة، حوالي 23%، و22% على التوالي (الشكل 2-3).

البطالة

بلغ عدد العاطلين عن العمل في فلسطين 412.8 ألف شخص في الربع الثالث 2017. أمّا معدّل البطالة (أي نسبة العاطلين عن العمل إلى عدد الأفراد في القوى العاملة) فلقد وصل إلى 29.2% في الربع الثالث 2017، وهو أعلى بنحو 0.8 نقطة مئوية عمّا كان عليه في الربع المناظر من العام 2016 وأعلى بـ 0.2 نقطة مئوية مقارنة مع الربع السابق (انظر الجدول 2-2).

جدول 2-2: معدل البطالة بين الأفراد المشاركين في القوى العاملة في فلسطين حسب المنطقة والجنس (%)

		ر3، 2016	ر2، 2017	ر3، 2017
الضفة الغربية	ذكور	16.8	16.8	15.4
	إناث	31.7	36.2	34.6
	المجموع	**19.6**	**20.5**	**19.0**
قطاع غزة	ذكور	35.4	36.2	39.3
	إناث	68.6	71.5	71.0
	المجموع	**43.2**	**44.0**	**46.6**
فلسطين	ذكور	23.5	23.7	23.9
	إناث	47.3	50.0	50.0
	المجموع	**28.4**	**29.0**	**29.2**

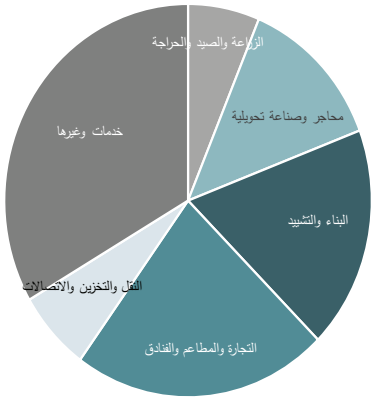
من المواصفات المزمنة للبطالة في فلسطين التالي:

1) أنّها مرتفعة في أوساط الشباب: بلغ معدّل البطالة بين الشباب الذين تتراوح أعمارهم بين 15 - 24 سنة 45.5%، (73.5% للإناث، 39.0% للذكور). وهذا يؤشّر على أنّ نسبة كبيرة من العاطلين عن العمل هم من الداخلين الجدد إلى سوق العمل (انظر الشكل 2-4 وراجع الصندوق عن «مسح انتقال الشباب من التعليم الى سوق العمل» في العدد 47 من المراقب من أجل معلومات أكثر عن بطالة الشباب).
2) أنّ البطالة تزداد مع نقص التعليم بالنسبة للذكور، ولكنّ الأمر معكوس عند الإناث (انظر الشكل 2-5): بلغ معدّل البطالة في الربع الثالث 2017 نحو 25% لدى الذكور الحاصلين على تعليم أقل من ثانوي، بينما كان 21% عند ذوي التعليم الجامعي. أمّا لدى الإناث فقد بلغ معدل بطالة الحاصلات على درجة جامعية 58% بينما كان 24% فقط بين اللواتي حصلن على تعليم أقل من الثانوي (انظر الشكل 2-5).
3) أنّ الاقتصاد الفلسطيني لا يعاني فقط من البطالة الدورية (Cyclical)، بل أيضاً من البطالة الهيكلية. فعلى الرغم من أنّ هناك طلب منخفض على العمالة لأسباب لها علاقة بضعف وتذبذب الإنتاج والطلب الكلي، إلّا أنّ الطبيعة المزمنة للبطالة وتركّزها في أوساط الشباب تدلل على أنّ هناك عدم تواؤم بين عرض العمل والطلب عليه. وينتج هذا من غياب الكفاءات وعرض العمل لأنواع معينة من الأشغال التي عليها طلب (بطالة هيكلية). وهو ما

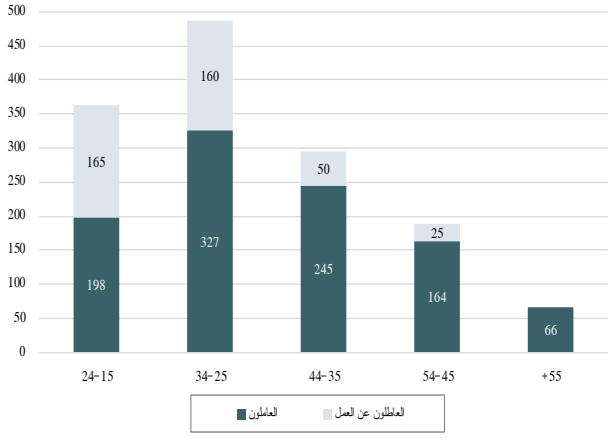
شكل 2-2: التوزيع النسبي للعاملين حسب مكان العمل وحسب القطاع في الربع الثالث 2017 (نسبة مئوية %)



شكل 2-3: التوزيع النسبي للعاملين في فلسطين حسب النشاط الاقتصادي، الربع الثالث 2017 (نسبة مئوية %)



شكل 2-4: أعداد العاملين والعاطلين عن العمل في فلسطين حسب الفئة العمرية (الربع الثالث 2017) (ألف)



ينطبق بالأساس على بعض المهن العملية مثل تخصصات الكهرباء والتكنولوجيا الصناعية وبعض التخصصات الطبية والمخبرية. ومما يعزز من هذه المشكلة ضعف النظام التعليمي وانفتاح سوق العمل الإسرائيلي لامتصاص الكفاءات المهنية القليلة نسبياً المتوفّرة في فلسطين.

نمو الإنتاج وتغير البطالة

يعرض الشكل 2-6 منحنيين، أحدهما لمعدّل نمو الإنتاج (بالأسعار الثابتة 2015) والآخر يصوّر معدّل البطالة في كل ربع سنة بين الربع الثالث 2012 والربع الثالث 2017. أوّل ما يلفت النظر في الشكل البياني هو التذبذب الحاد في منحنى معدّل نمو الناتج المحلي الإجمالي. لا شك أنّ جزءاً من هذا التذبذب يمكن تفسيره بالطبيعة الموسمية للناتج المحلي، إذ أنّ النشاط الاقتصادي يخمد قليلاً في الشتاء والخريف مقارنة بالفصول الأخرى. ولكنّ أثر العوامل السياسية والقيود التي يفرضها الاحتلال على النشاط الاقتصادي لها دور أكثر أهمية في تفسير التذبذب الحاد والدوري في النمو الاقتصادي.

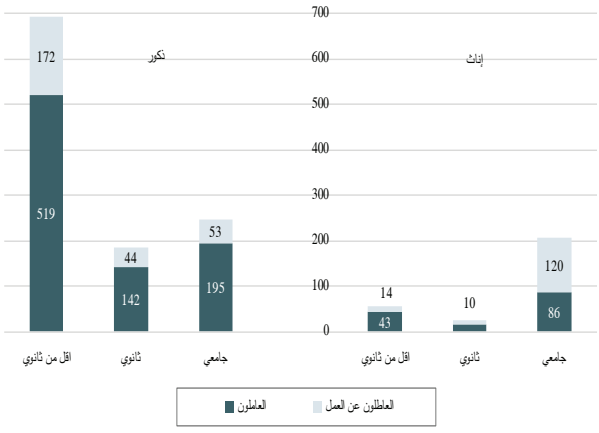
الملاحظة الثانية على الشكل البياني هي في وجود ترافق متعاكس في حركة المنحنيين. إذ كلّما ارتفع معدّل نمو الإنتاج ترافق هذا مع هبوط معدّل البطالة، والعكس بالعكس. وعند القيام بإجراء تمرين بسيط للربط بين المتغيرين نستنتج أنّ كل زيادة في معدّل النمو بمقدار 1% ترافقت مع انخفاض في معدّل البطالة بمقدار 0.15% خلال الفترة المدروسة. هذه العلاقة المبسّطة والتقريبية تُعطي فكرة سريعة عن مقدار التسارع اللازم في معدّل النمو، والفترة الزمنية الطويلة الضرورية، من أجل تحقيق تخفيض ملموس في معدّلات البطالة العالية في فلسطين بشكل عام، وفي قطاع غزة بشكل خاص.

الملاحظة الثانية على الشكل البياني هي في وجود ترافق متعاكس واضح بين حركة المنحنيين خلال معظم الفترة التي يغطيها الشكل، باستثناء السنة الأخيرة، أي بين الربع الرابع 2016 والربع الثالث 2017. ففي الفترة قبل الربع الرابع 2016 ترافق ارتفاع معدّل نمو الانتاج مع هبوط معدّل البطالة، والعكس بالعكس. وعند القيام بإجراء تمرين بسيط للربط بين المتغيرين نستنتج أنّ كل زيادة في معدّل النمو بمقدار 1% ترافقت مع انخفاض في معدّل البطالة بمقدار 0.23% خلال الربع الثاني 2012 والربع الثالث 2017. وهذه العلاقة المبسّطة والتقريبية تُعطي فكرة سريعة عن مقدار التسارع اللازم في معدّل النمو، والفترة الزمنية الطويلة الضرورية، من أجل تحقيق تخفيض ملموس في معدّلات البطالة العالية في فلسطين بشكل عام، وفي قطاع غزة بشكل خاص. إلا أن تغير اتجاه العلاقة بين نمو الناتج المحلي الاجمالي والبطالة خلال أربع السنة الأربع الأخيرة يؤشر الى ظاهرة مقلقة، ويتطلب النظر بشكل أعمق في طبيعة العلاقة بين هذين المتغيرين في الاقتصاد الفلسطيني، هو ما سنقوم به في العدد القادم من المراقب.

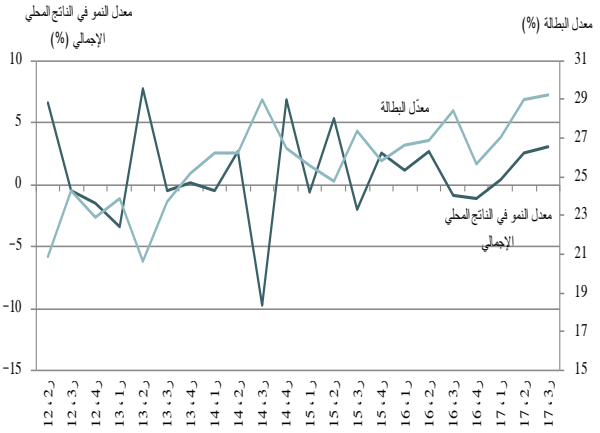
الأجور

بلغ متوسط الأجر اليومي للعاملين في فلسطين 115.0 شيكل في الربع الثالث 2017. ولكنّ الرقم المتوسط يخفي تبايناً كبيراً بين متوسط أجر العاملين في الضفة والقطاع من جهة،

شكل 2-5: أعداد العاملين والعاطلين عن العمل في فلسطين حسب المستوى التعليمي والجنس في الربع الثالث 2017 (ألف)



شكل 2-6: معدّل النمو في الناتج المحلي الإجمالي ومعدّل البطالة في فلسطين



شكل 2-7: متوسط ووسيط الأجر اليومي بالشيكل للمستخدمين معلومي الأجر في فلسطين



ومتوسط أجر عمال الضفة العاملين في إسرائيل والمستعمرات من جهة ثانية. كذلك بين متوسط الأجر في الضفة الغربية والأجر في قطاع غزة (انظر الجدول 2-3). تُشير الأرقام إلى أنّ متوسط أجر العاملين في إسرائيل والمستعمرات بلغ أكثر من ثلاثة أضعاف أجر العاملين في قطاع غزة. لا بل إنّ الهوّة تتسع أكثر عند أخذ الأجر الوسيط. والأجر الوسيط له دلالة أعلى وأفضل من الأجر المتوسط، لأنّه يعبر عن المستوى الذي يحصل نصف العاملين على أجر أعلى منه، والنصف الآخر على أجر أدنى منه (انظر الشكل 2-7 لملاحقة الفارق بين الأجر المتوسط والوسيط). يلاحظ أنّ وسيط الأجر في قطاع غزة أقل من نصف وسيط الأجر في الضفة الغربية.

ارتفع متوسط الأجر اليومي لكافّة العاملين بمقدار 0.8 شيكل بين الربع الثالث 2017 والربع الثاني 2017، نتيجة ارتفاعه في إسرائيل والمستعمرات (10.7 شيكل)، بينما انخفض متوسط أجر العاملين في الضفة الغربية (بمقدار 4.9 شيكل) وانخفض في قطاع غزة (3.2 شيكل).

جدول 2-3: متوسط ووسيط الأجر اليومي بالشيكل للمستخدمين معلومي الأجر في فلسطين (الربع الثالث 2017) (شيكل)

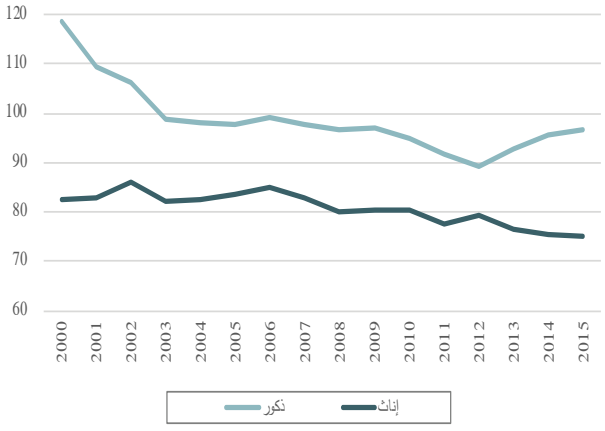
مكان العمل	الربع الثالث 2017	
	متوسط الأجر اليومي	الأجر الوسيط اليومي
الضفة الغربية	98.8	96.2
قطاع غزة	56.7	38.5
إسرائيل والمستعمرات	233.3	230.8
المجموع	**115.0**	**96.2**

الأجور الحقيقية والفجوة الجندرية

على الرغم من ارتفاع متوسط الأجر اليومي الاسمي في الربع الثالث 2017 وفي السنوات القليلة الماضية، إلّا أنّ الأجر الحقيقي شهد حركة مختلفة. ويأخذ الأجر الحقيقي أثر تضخم الأسعار بعين الاعتبار وهو بهذا أفضل تعبيراً عن تطوّر القوة الشرائية من الأجر الاسمي. تدلل الأرقام على تراجع متوسط الأجر اليومي الحقيقي في فلسطين خلال السنوات 2003 - 2012 بمقدار 9%. ولكن المتوسط شهد ارتفاعاً بعد ذلك التاريخ.

على أنّ ارتفاع متوسط الأجور الحقيقية عقب 2012 اقتصر فعلياً على متوسط أجور الذكور فقط، ذلك لأنّ متوسط الأجور الحقيقية اليومية للإناث تابع نزعة الانحدار كما يوضّح الشكل 2-8. وتولد عن هذا اتّساع فجوة الأجور الحقيقية بين الإناث والذكور في

شكل 2-8: تطور متوسط الأجور الحقيقية اليومية للإناث والذكور في فلسطين، شيكل (سنة الأساس 2010)



فلسطين. وتتحدد فجوة الأجور بناءً على عوامل ذاتية، مثل المؤهلات التعليمية والخبرة العملية للعاملين، بالإضافة إلى طبيعة القطاع الذي يعمل به الشخص. وفي الحالة الفلسطينية، يفسّر عمل العمال الفلسطينيين الذكور في الاقتصاد الإسرائيلي، وحصولهم على أجور مرتفعة، جزءاً مهماً من فجوة الأجور هذه. إذ مع ارتفاع نسبة عمال الضفة الذي يعملون في الاقتصاد الإسرائيلي، من 11% من إجمالي العاملين خلال 2004 - 2011 إلى 14% خلال 2012 - 2016، اتّسعت فجوة الأجور بين الإناث والذكور.

الحد الأدنى للأجور

بلغت نسبة الذين يتقاضون أجراً شهرياً أقل من 1,450 شيكل (وهو مبلغ الحد الأدنى للأجور في فلسطين) من المستخدمين بأجر في القطاع الخاص في فلسطين خلال الربع الثالث 2017 نحو 38.2% (50.2% بين الإناث، و36.0% بين الذكور). كما بلغ متوسط الأجر الشهري الذي يتقاضاه هؤلاء 839 شيكل. أمّا عند المقارنة بين الضفة والقطاع فإنّ 17.9% من المستخدمين بأجر في القطاع الخاص في الضفة الغربية يتقاضون أجراً أقل من الحد الأدنى مقابل 83.0% في قطاع غزة (انظر جدول 2-4).

عمالة الأطفال

ارتفعت عمالة الأطفال (10 - 17 سنة) في الربع الثالث 2017 في فلسطين مقارنة مع الربع السابق بنحو نقطة مئوية (4.0% مقارنة مع 3.1%). على أنّ النسبة انخفضت بمقدار نصف نقطة مئوية تقريباً مقارنة بالربع المناظر من العام السابق. بلغت عمالة الأطفال في الربع الثالث 2017، 6.3% في الضفة الغربية مقابل 2.0% في قطاع غزة.

جدول 2-4: عدد ومتوسط أجر العاملين بأجر في القطاع الخاص وعدد ومتوسط أجر الذين يتقاضون أقل من الحد الأدنى للأجر

	عدد المستخدمين بأجر في القطاع الخاص (ألف شخص)			عدد المستخدمين بأجر الذين يتقاضون أقل من الحد الأدنى (ألف شخص)			معدل الأجر الشهري للذين يتقاضون أقل من الحد الأدنى (شيكل)		
	ذكور	إناث	كلا الجنسين	ذكور	إناث	كلا الجنسين	ذكور	إناث	كلا الجنسين
الضفة الغربية	189.9	37.0	226.9	24.1	16.5	40.6	1,191	959	1,097
قطاع غزة	90.8	12.0	102.8	77.2	8.1	85.3	726	644	717
فلسطين	**280.7**	**49.0**	**329.7**	**101.3**	**24.6**	**125.9**	**837**	**855**	**839**

صندوق 2 - الإناث في سوق العمل الفلسطيني: لماذا مشاركتهن متدنية وبطالتهن أعلى؟

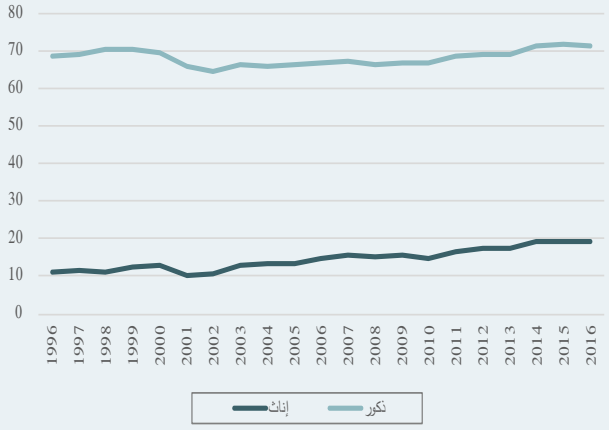
بلغت مشاركة المرأة الفلسطينية في سوق العمل (عدد الإناث العاملات والعاطلات عن العمل مقسومة على عدد الإناث في الفئة العمرية 15 - 65 سنة) في الربع الثالث من عام 2017، 19.2%. وهي من أكثر النسب انخفاضاً في العالم (فمثلاً في تركيا 32%، لبنان 23%، عُمان 30%، و49% كمتوسط في دول العالم في العام 2016)، خاصّة إذا ما أخذنا بالاعتبار نسب التعليم المرتفعة بين الفلسطينيات على المستويين المدرسي والجامعي. فكما تظهر بيانات منظمة اليونسكو، فإنّ نسب التحاق الفتيات الفلسطينيات بالتعليم المدرسي أعلى من نسب انخراط الذكور. أمّا على مستوى التعليم الجامعي، فإنّ نسب التحاق الإناث الفلسطينيات بالتعليم الجامعي ليست فقط أعلى من نسب التحاق الذكور محلياً، بل أيضاً أعلى من النسبة في الدول العربية المجاورة.[1]

وعلى الرغم من أنّ نسبة مشاركة المرأة في سوق العمل في فلسطين تبقى منخفضة، إلّا أنّ فجوة المشاركة بين الإناث والذكور تقلصت في السنوات العشرين الماضية. فقد ارتفعت مشاركة المرأة في سوق العمل من 11.2% في العام 1995 لتصل إلى 19.2% في الربع الثالث 2017. بينما بقيت معدّلات مشاركة الذكور تراوح إلى الـ 70% (الشكل 1).

ومن المهم ملاحظة أنّ الزيادة الطفيفة في نسبة مشاركة الإناث في سوق العمل الفلسطيني (8% على مدى عشرين سنة) تترجمت في ارتفاع في البطالة في أوساطهن عوضاً عن الارتفاع في مستويات التشغيل. إذ ارتفعت نسبة البطالة بين الإناث من 12.4% في العام 2000 إلى 50% في الربع الثالث من عام 2017 مقارنة مع زيادة من 14.6% للذكور إلى 23.9% خلال نفس الفترة (انظر الشكل 2). وتتركز نسب البطالة عند الإناث في فئة الشابات المتعلمات، حيث بلغت نسبة البطالة للفئة العمرية 15 - 24 سنة من الإناث، 73.5% مقارنة مع 39% للذكور في نفس العمر.

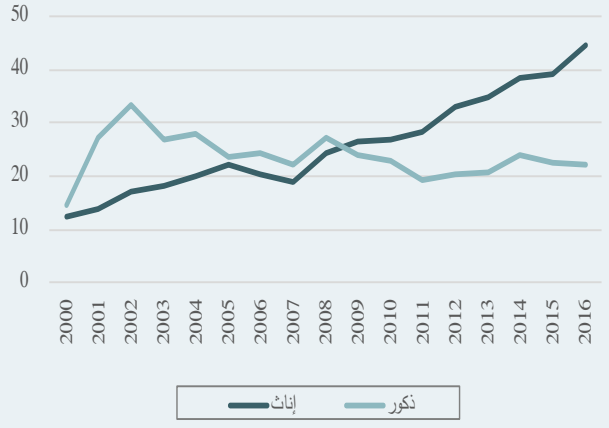
وكما يتضح من الشكل 2 فإنّ الأعوام 2008 - 2009 شهدت لأول مرة ارتفاع معدّل بطالة الإناث إلى أعلى من بطالة الذكور، وإلى اتساع الهوة بينهما منذ ذلك التاريخ. ويبدو أنّ هذا حدث، على الأرجح، بسبب الارتفاع الأسرع في نسبة مشاركة الإناث

الشكل 1: مشاركة الإناث والذكور في سوق العمل الفلسطيني 1996 - 2016 (نسبة مئوية)



المرجع: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، مسح القوى العاملة، سنوات متعددة.

الشكل 2: معدلات البطالة بين الذكور والإناث في فلسطين 2000 - 2016 (نسبة مئوية)



المرجع: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، مسح القوى العاملة، سنوات متعددة.

الشكل 3 : توزيع عمل الإناث والذكور على القطاعات الاقتصادية، 2016 نسب مئوية



المرجع: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، مسح القوى العاملة، سنوات متعددة.

1 UNESCO (2009) Gross Enrolment Ratios in Primary, Secondary and Tertiary Education. Available at: Stats.uis.unesco.org/unesco/TableViewer/tableview.aspx?ReportId=3983&IF_language=eng

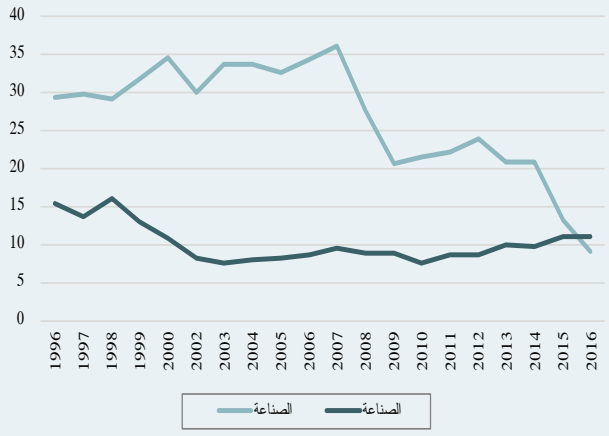
(وخاصة المتعلمات منهن) في سوق العمل من الذكور. أي أنّ التعليم يدفع الإناث للمشاركة في سوق العمل، وإن كان لا يضمن تشغيلهن. وسوف نسعى في العدد القادم من المراقب إلى تمحيص الأرقام لإثبات أو نفي هذا الافتراض المستجد للأسباب وراء العلاقة الطردية بين التعليم والبطالة بين الإناث في سوق العمل الفلسطيني.

والسؤال الآن هو لماذا تنعكس الزيادة في مشاركة الإناث في سوق العمل الفلسطيني على شكل بطالة بدرجة أعلى من التشغيل؟ أي بكلمات أخرى، لماذا تبدو القدرة الاستيعابية للاقتصاد الفلسطيني، على وهنها، أضعف فيما يتعلق بتشغيل الإناث مقارنة مع الذكور؟ هنالك أسباب عدّة، وسنتناول اثنان منها هنا:

- الأول يتمحور حول محدودية عدد القطاعات الاقتصادية المفتوحة أمام تشغيل الإناث مقارنة بالذكور، وتركز تشغيل الإناث في قطاعات معينة بالتالي. فكلما توزع تشغيل الإناث على قطاعات اقتصادية أكثر وبنسب متوازنة، كلما كانت فرص تشغيل الإناث أعلى. ويمكن قياس مدى انفتاح القطاعات الاقتصادية أمام تشغيل الإناث، أو كما تسميها الأدبيات مستوى العزل الأفقي الذي تعاني منه الإناث، في التوازن في توزيع تشغيلهن على القطاعات المختلفة في الاقتصاد[2] (الشكل 3).

يوضّح الشكل 3 أنّ قطاعي النقل والبناء تبقى مغلقة أمام الإناث في الحالة الفلسطينية. كما أنّ العمل في الاقتصاد الإسرائيلي ليس خياراً مفتوحاً أمام الإناث الفلسطينيات، حيث تعمل 0.5% فقط من الإناث هناك. والأهم من ذلك فإن الإناث متركزات في قطاع الخدمات بنسبة أكثر من 75% وهذا يعني أنّ الإناث يعانين من العزل الأفقي، أيّ أنّ الخيارات القطاعية المتاحة لهن محدودة. والعزل الأفقي للإناث في قطاع الخدمات له تبعات تتخطى حصر فرص التشغيل وبالتالي ارتفاع البطالة بينهن، بل يؤدي أيضاً إلى تأثر الإناث بنسبة أكبر بالهزات الاقتصادية التي تضرب قطاع واحد (قطاع الخدمات في هذه الحالة).

الشكل 4: مساهمة الزراعة والصناعة في تشغيل الإناث في فلسطين (1996 – 2016) نسب مئوية



المرجع: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، مسح القوى العاملة، سنوات متعددة.

- العامل الثاني الذي يؤثر على بطالة الإناث أكثر من الذكور في سوق العمل الفلسطيني، هو ارتباط زيادة التشغيل بنمو القطاعات الإنتاجية في الاقتصاد، وعلى رأسها قطاعات الزراعة والصناعة. وتشير الإحصاءات إلى تراجع مساهمة قطاعي الزراعة والصناعة في تشغيل الإناث في فلسطين على مدى السنوات العشرين الماضية، وهو ما يدلل على أنّ قدرة الاقتصاد على استيعاب الإناث في سوق العمل الفلسطيني أصبحت أكثر ضعفاً من قبل. وتعمل حالياً 10% فقط من الإناث في القطاع الزراعي مقارنة مع 29% في عام 1996. كما تعمل 12% حالياً من الإناث في الصناعة مقارنة مع 16% عام 1996 (انظر الشكل 4). إنّ ضعف التشغيل في هذين القطاعين مرتبط بضعف القطاعات الإنتاجية وتراجعها، واستمرار ضعف هذين القطاعين يعني استمرار الضغط سلباً على فرص العمل فيهما، وخاصّة بالنسبة إلى الإناث. وبالتالي على احتمالات زيادة البطالة للإناث في سوق العمل مستقبلاً، حيث أنّ حصر فرص عملها في عدد قطاعات أقل يعني أنّها تتأثر بشكل أكبر من تراجع القطاعات الإنتاجية مقارنة مع الذكور.

2 Cotter, D., Hermsen, J., and Vanneman, R. (2001) 'Women's Work and Working Women: The Demand for Female Labour'. Gender and Society, 15 (3), pp. 429-452.

3- المالية العامة[1]

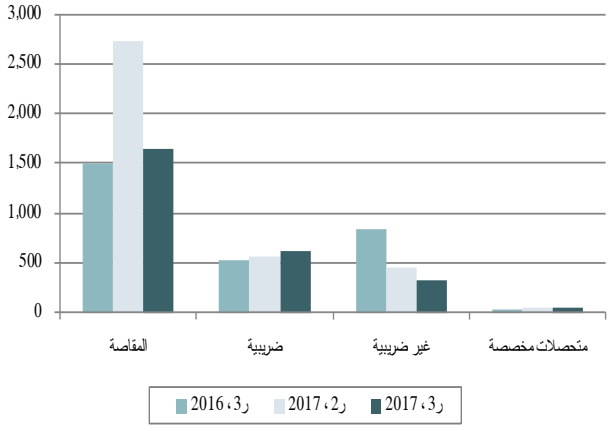
الإيرادات العامة

شهد الربع الثالث من العام 2017 انخفاضاً في صافي الإيرادات العامة والمنح بنحو 27% مقارنة بالربع السابق لتبلغ حوالي 3,024.1 مليون شيكل. ويُعزى ذلك إلى الانخفاض الملحوظ في إيرادات المقاصة بنسبة 40% مقارنة بالربع السابق، لتبلغ 1,638.8 مليون شيكل. وتجدر الإشارة أنّ التراجع في إيرادات المقاصة ليس تراجعاً حقيقياً، نظراً لقيام إسرائيل بتسديد جزء من مستحقات ربع السنة هذا في الربع السابق. كذلك شهد الربع انخفاضاً في الإيرادات غير الضريبية بنسبة 31% مقارنة بالربع السابق لتبلغ 319.5 مليون شيكل. في حين ارتفعت الإيرادات الضريبية بنحو 9% مقارنة بالربع السابق لتبلغ 618.7 مليون شيكل (انظر الشكل 3-1). أمّا فيما يتعلق بالمنح والمساعدات الخارجية فلقد شهدت ارتفاعاً بنسبة 13% في الربع الثالث مقارنة بالربع السابق، ووصلت إلى حوالي 442.3 مليون شيكل. ولكن قيمتها كانت أقل بنحو 30% مقارنة بربع السنة المناظر في العام 2016 (انظر الجدول 3-1).

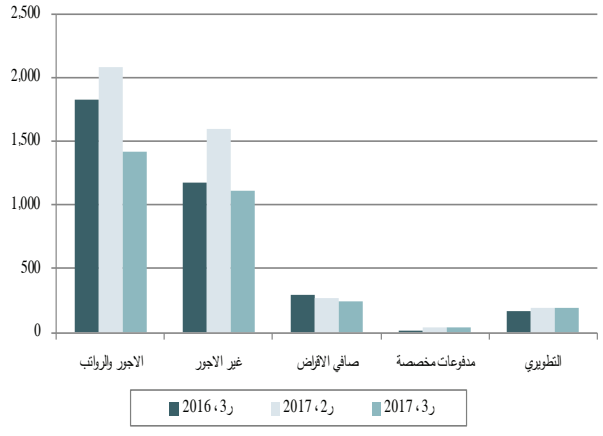
جدول 3-1: المنح والمساعدات الخارجية المقدمة للحكومة الفلسطينية (مليون شيكل)

البيان	2016		2017		
	الربع الثالث	الربع الرابع	الربع الأول	الربع الثاني	الربع الثالث
دعم الموازنة	552.7	516.6	640	283.8	329.5
- منح عربية	3.6	237.7	113	94.9	111.5
- الدول المانحة	549.1	278.9	527	188.9	218
التمويل التطويري	91.0	302.7	143.5	108.3	112.8
إجمالي المنح والمساعدات	**643.7**	**819.3**	**783.5**	**392.1**	**442.3**

شكل 3-1: هيكل الإيرادات العامة (مليون شيكل)



شكل 3-2: هيكل النفقات العامة (مليون شيكل)



النفقات العامة

انخفض الإنفاق العام الفعلي (أساس نقدي) خلال الربع الثالث 2017 بنحو 28% مقارنة بالربع السابق، ليبلغ حوالي 3,013.1 مليون شيكل. ولقد طرأ انخفاض على معظم بنود الإنفاق الفعلي خلال الربع، بما فيها بند الأجور والرواتب، الذي انخفض بنسبة 31% مقارنة بالربع السابق، ليبلغ حوالي 1,422.3 مليون شيكل. كما انخفضت نفقات غير الأجور بنحو 30% لتبلغ حوالي 1,114.7 مليون شيكل. وشهد بند صافي الإقراض أيضاً انخفاضاً بنحو 10%، ليبلغ 241.5 مليون شيكل مقارنة بالربع السابق. كذلك انخفض الإنفاق التطويري بنحو 4.4% خلال نفس الفترة، ليبلغ نحو 189.3 مليون شيكل (انظر الشكل 3-2).

بلغت نسبة الإنفاق العام الفعلي إلى الإنفاق المستحق (أي الإنفاق المتوجب على الحكومة، أو الإنفاق على أساس الالتزام) نحو 76% خلال هذا الربع، مقارنة بنحو 92% في الربع السابق. وفي حين غطت الإيرادات العامة والمنح نحو 100% من الإنفاق العام الفعلي في الربع الثالث 2017 (كما كان الحال هو عليه تقريباً في الربع السابق)، إلّا أنّ هذه الإيرادات لم تغط سوى 76% من الإنفاق العام المستحق على الحكومة خلال الربع الثالث، (مقارنة بنحو 91% في الربع السابق).

المتأخرات الحكومية

بلغت المتأخرات المترتبة على الحكومة خلال الربع الثالث 2017 حوالي 974.8 مليون شيكل، مقارنة بنحو 336.9 مليون شيكل خلال الربع السابق. وتوزّعت المتأخرات بين 457.9 مليون شيكل على الأجور والرواتب، و388.4 مليون شيكل على غير الأجور، و119.4 مليون شيكل على النفقات التطويرية. كذلك بلغت متأخرات الإرجاعات الضريبية 9.3 مليون شيكل، فيما قامت الحكومة خلال هذا الربع بسداد حوالي 0.2 مليون شيكل من متأخرات المدفوعات المخصصة. وبالرغم من تراكم المتأخرات على الحكومة خلال هذا الربع (نحو 974.8 مليون شيكل)، إلّا أنّها قامت بسداد حوالي 371.7 مليون شيكل من المتأخرات التي ترتبت عليها في أوقات سابقة، وهو ما يعني زيادة صافي قيمة المتأخرات على الحكومة خلال الربع الثالث بنحو 603.1 مليون شيكل (انظر الجدول 3-2).

1- مصدر الأرقام في هذا القسم: وزارة المالية، التقارير المالية الشهرية للعام 2016 و2017: العمليات المالية – الإيرادات والنفقات ومصادر التمويل

جدول 3-2: المتأخرات المترتبة على الحكومة الفلسطينية
(مليون شيكل)

البيان	2016		2017		
	الربع الثالث	الربع الرابع	الربع الأول	الربع الثاني	الربع الثالث
إرجاعات ضريبية	(8.9)	6.7	84.1	(0.4)	9.3
الأجور والرواتب	164.7	719.4	111.5	(118.1)	457.9
نفقات غير الأجور	418.2	627.1	286.1	390.1	388.4
النفقات التطويرية	134.7	159.1	59.3	66.2	119.4
المدفوعات المخصصة	22.8	(17.6)	115.5	(0.9)	(0.2)
إجمالي المتأخرات	731.5	1,494.7	*654.4	336.9	974.8

الأرقام بين اقواس هي أرقام سالبة.
*يشمل متأخرات صافي الإقراض بقيمة 2.1- مليون شيكل.

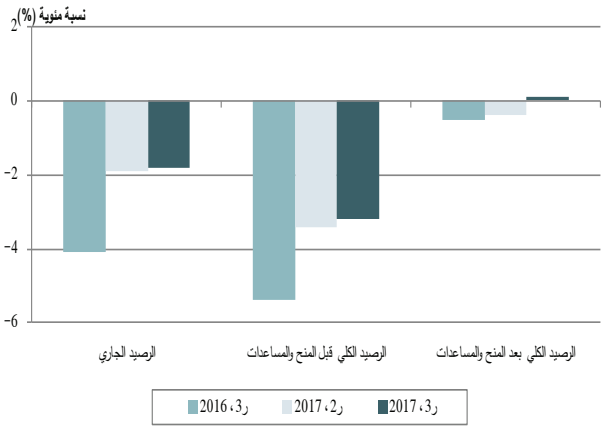
الفائض/العجز المالي

أدّت التطورات على جانبي الإيرادات والنفقات العامّة الفعلية خلال الربع الثالث 2017، إلى عجز في الرصيد الكلي قبل المنح والمساعدات بحوالي 431.3 مليون شيكل (أو ما نسبته 3.2% من الناتج المحلي الإجمالي). وقد ساهمت المنح والمساعدات الخارجية في تخفيض هذا العجز وتحويله إلى فائض بقيمة 11 مليون شيكل (على الأساس النقدي). أمّا عجز الرصيد الكلي قبل المنح والمساعدات على أساس الالتزام فقد بلغ 904 مليون شيكل، وقد ساهمت المنح والمساعدات في تخفيض هذا العجز إلى نحو 461.7 مليون شيكل (انظر الشكل 3-3).

الدين العام الحكومي

ارتفع الدين العام الحكومي نهاية الربع الثالث من العام 2017 بنحو 2.5% مقارنة بالربع السابق، إلّا أنّه انخفض بنحو 6.5% مقارنة بالربع المناظر، ليبلغ حوالي 8,952.3 مليون شيكل. ويعادل هذا نسبة 17% تقريباً من الناتج المحلي الإجمالي [2]. وتوزّع الدين العام الحكومي بين دين محلي (59%) ودين خارجي (41%). كما بلغت فوائد الدين المدفوعة خلال الربع الثالث حوالي 46.2 مليون شيكل، وهي مدفوعات تخص الدين المحلي فقط، نظراً لأنّه لم يتم سداد فوائد على الدين الحكومي الخارجي خلال هذا الربع (انظر الجدول 3-3).

شكل 3-3: الرصيد المالي الحكومي (أساس نقدي)
نسبة لإجمالي الناتج المحلي الاسمي (%)



جدول 3-3: الدين العام الحكومي (مليون شيكل)

البيان	2016		2017		
	الربع الثالث	الربع الرابع	الربع الأول	الربع الثاني	الربع الثالث
الدين الحكومي المحلي	5,606.4	5,541.4	5,291	5,155.1	5,283.7
- المصارف	5,554.1	5,489.2	5,238.7	5,102.8	5,231.4
- مؤسسات عامة	52.3	52.3	52.3	52.3	52.3
الدين الحكومي الخارجي	3,967.8	4,017.7	3,818.1	3,578.3	3,668.6
الدين العام الحكومي	**9,574.2**	**9,559.2**	**9,109.1**	**8,733.5**	**8,952.3**
الفوائد المدفوعة	57.3	54.8	93.0	80.3	46.2
الدين العام نسبة إلى إجمالي الناتج المحلي الاسمي	%18.5	%18.4	%18.6	%17.1	%16.9

* تجدر الاشارة أنّ هذه النسب تختلف بشكل بسيط عند احتساب الأرقام بالدولار الأمريكي، وهو ما يبين أثر سعر الصرف.

2- تجدر الإشارة أنّ مديونية الحكومة مقومةً بالدولار قد ارتفعت نهاية الربع الثالث 2017 بنحو 1.3% مقارنة بالربع السابق ووصلت إلى نحو 2,526 مليون دولار.

صندوق 3 - غاز غزة: من الألف إلى الآن

نقدّم في هذا الصندوق مراجعة تاريخية للمشاريع والإنجازات والإخفاقات التي ترافقت مع جهود تطوير واستغلال حقل الغاز الطبيعي الذي تم اكتشافه في الجرف القاري لقطاع غزة.[1]

- منح الرئيس ياسر عرفات، في كانون الأول 1999، امتيازاً حصرياً لشركة (British Gas, BG) وشركة «اتحاد المقاولين» (CCC Oil & Gas) للتنقيب عن، ولتطوير وإنتاج وبيع الغاز الطبيعي، في منطقة امتياز محددة، في المياه الإقليمية لفلسطين. وكانت الشركة قد اكتشفت حقلاً كبيراً للغاز الطبيعي على مسافة 20 ميل بحري (37 كم تقريباً) من شاطئ غزة. وأطلق على هذا الحقل اسم «غزة مارين».
- تحددت مدّة الامتياز بـ 25 عاماً بدءاً من تاريخ موافقة الحكومة الفلسطينية على خطّة لتطوير الحقل تتقدم بها شركة BG. وتوزّعت حصص الامتياز بين 90% إلى شركة BG و10% إلى شركة «اتحاد المقاولين»، وهي شركة مسجلة في العاصمة اليونانية، أثينا، وتعود ملكيتها إلى أصحاب أعمال فلسطينيين.
- حصلت شركة BG في العام 2000 على ترخيص أمني من الحكومة الإسرائيلية لحفر بئرين استكشافيين في حقل «غزة مارين» (مارين 1 ومارين 2) لتقييم كمية ونوعية الغاز الطبيعي فيه. وتوصّل التقييم إلى أنّ الغاز ذو نوعية جيدة (98 - 99% ميثان صافي)، وهو متوفر بكمية 1 ترليون قدم مكعب تقريباً، وهي كمية تبرر الاستثمار والإنتاج التجاري. وقامت الشركة أيضاً بوضع خطّة لتطوير الحقل تتضمن تشييد أنبوب لنقل الغاز إلى قطاع غزة بكلفة تبلغ 150 مليون دولار.
- تمّ تقديم خطة تطوير لحقل غزة مارين والموافقة عليها من قبل الحكومة الفلسطينية في العام 2002 وبالتالي تحدد تاريخ انتهاء عقد الامتياز في 2027 (بعد 25 سنة).
- تمّ تقدير طاقة الإنتاج من حقل «غزة مارين» بنحو 1.5 مليار متر مكعب سنوياً (نحو 57 مليار قدم مكعب تقريباً) على أفق 20 سنة. ويتطلب هذا الإنتاج استثمارات رأسمالية تبلغ نحو 1 مليار دولار. أمّا إجمالي العوائد المتحققة فإنّ تقديرها يتراوح بين 2.4 و7 مليار دولار، اعتماداً على سعر بيع الغاز (التقدير الأخير متفائل كثيراً خصوصاً عند أخذ الأسعار الحالية التي يباع بها الغاز الطبيعي في المنطقة).
- نظراً لأنّ فلسطين تستهلك كمية ضئيلة فقط من الغاز الطبيعي (نحو 45 مليون متر مكعب في السنة) فإنّ تقليص مخاطر الاستثمار في تطوير حقل «غزة مارين» يتطلب ضمان عقود بيع طويلة الأجل مع أطراف أخرى. وكان مرشح شركة BG الأكبر لمثل هذه العقود شركة الكهرباء الإسرائيلية (IEC) الحكومية. تقدمت شركة BG بعدد من العروض إلى الطرف الإسرائيلي لبيع الغاز الفلسطيني، من بينها نقل غاز غزه إلى عسقلان أولاً ومن ثم إلى محطات التوليد في غزة وإسرائيل. كذلك عرضت الشركة استخدام محطة تسييل الغاز التي تملكها في مصر وتوريد الغاز المصري والفلسطيني معاً إلى إسرائيل. ولكن المفاوضات بين الشركة وإسرائيل تعطّلت تماماً بسبب اندلاع الانتفاضة الثانية من جهة، وبسبب المعارضة القوية، من الأطراف السياسية والمصالح التجارية الإسرائيلية على حد سواء، ضد شراء الغاز الفلسطيني.
- ومما زاد الأمور تعقيداً، التعديات التي قامت بها إسرائيل على السيادة الفلسطينية في الجرف القاري مقابل قطاع غزة. إذ على الرغم من أنّ اتفاق «غزة-أريحا» منح الفلسطينيين حق الصيد والاستغلال التجاري والترفيهي إلى مسافة 20 ميل بحري (37 كم) من الشاطئ، إلّا أنّ إسرائيل قامت في 2002 بتقليص المسافة إلى 12 ميل أولاً، ثم إلى 6 أميال عقب فوز حركة حماس بالانتخابات التشريعية في 2006، ثم إلى 3 أميال فقط أثر الحرب التي شنتها على القطاع في 2009/2008. وكما ذكرنا سابقاً فإنّ حقل «مارين غزة» يقع على مسافة 20 ميل بحري من الشاطئ.
- عادت الحياة مرة أخرى للمفاوضات بين شركة BG وإسرائيل إثر غياب اريئيل شارون وصعود حكومة ايهود اولمرت. وتم الإعلان في أيار 2007عن التوصل إلى اتّفاق مبدئي تشتري بموجبه إسرائيل 0.05 ترليون قدم مكعب من الغاز الطبيعي الفلسطيني سنوياً بسعر 4 مليار دولار بدءاً من العام 2009. ونصّ الاتفاق على أن يتم نقل الغاز إلى عسقلان أولاً ليتم تسييله هناك، ثم نقله بعدها إلى محطات توليد الكهرباء في إسرائيل وقطاع غزة. ولكن، كما في المرات السابقة، لم يتم تطوير الاتفاق المبدئي إلى خطوات عملية. ثم ما لبث أن تمّ دفنه تماماً مع سيطرة حركة حماس على قطاع غزة في حزيران 2007 وإعلان إسرائيل بأنّ القطاع بات «كياناً معادياً».
- أعلنت شركة BG في نهاية العام 2007 تعليق المفاوضات نهائياً مع إسرائيل بسبب «التباين العميق في وجهات النظر والذي لا أمل بسده». كما أعلنت إغلاق مكتبها في إسرائيل، ولكنّها استمرت بالاحتفاظ بامتياز حقل «مارين غزة»، كما حافظت على تواجد مكتب لها في مدينة رام الله.
- أدّت اكتشافات حقول الغاز الكبيرة في مياه المنطقة الاقتصادية الخالصة الإسرائيلية (حقل تامارا في 2009، وحقل ليفياثان في 2010 اللذان يقدّر مخزونهما بنحو 10 و18 ترليون قدم مكعب على التوالي) إلى تقليص إضافي باهتمام إسرائيل في تطوير وشراء الغاز الفلسطيني. وفي الواقع بات تطوير واستغلال حقول الغاز الإسرائيلية مرهوناً بتوفّر عقود بيع وتصدير طويلة الأجل، وباتت فلسطين أحد الزبائن المحتملين لشراء الغاز الإسرائيلي.
- في مطلع العام 2014 أعلنت ثلاث شركات إسرائيلية، صاحبة امتياز حقل «ليفياثان»، أنّها توصلت إلى اتفاق مع شركة فلسطين لتوليد الطاقة (PPGC) تقوم بموجبه الأخيرة بشراء 4.75 مليار متر مكعب من الغاز الطبيعي بقيمة 1.2 مليار دولار على أفق 20 سنة. والهدف من الصفقة تغذية محطة توليد الكهرباء الجديدة التي يجري العمل على تشييدها قرب مدينة جنين في الضفة الغربية. وكان هذا الاتفاق أول صفقة تصدير كبيرة نسبياً يتم عقدها لاستغلال المخزون الضخم لحقل «ليفياثان». ولكن تمّ إلغاء هذه الصفقة من قبل شركة فلسطين لتوليد الطاقة فيما بعد.
- تمّ في العام 2014 إعادة جدولة توزيع الحصص في امتياز التنقيب عن الغاز في مياه غزة. وعوضاً عن التوزيع القديم (90% من الامتياز إلى شركة BG و10% إلى شركة CCC) انخفضت حصّة شركة BG الآن إلى 55% فقط، في حين ارتفعت حصة شركة CCC إلى 27.5%، واحتفظت الحكومة (ممثلة بصندوق الاستثمار الفلسطيني) بالنسبة المتبقية، 17.5%.

1- اعتمد النص على المراجع التالية:

- A.Antreasyan (2013): Gas Finds in the Eastern Mediterranean: Gaza, Israel, and Other Conflicts". Journal of Palestine Studies. 42. http://www.palestine-studies.org/jps/fulltext/162608
- S. Henderson (2014): Natural Gas in the Palestinian Authority: The Potential of the Gaza Marine Offshore Field. German Marshall Fund (GMF), Policy Brief (March) http://www.washingtoninstitute.org/policy-analysis/view/natural-gas-in-the-palestinian-authority-the-potential-of-the-gaza-marine-o
- A. Melhem (2017): When will Gaza gas field start operating? Al-Monitor March 12. http://www.al-monitor.com/pulse/originals/2017/03/palestine-gaza-gas-field-energy-power-crisis-talks.html#ixzz4xjGl8OzW
- T. Boersma & N. Sachs (2015): Gaza Marine: Natural Gas Extraction in Tumultuous Times? Foreign Policy at Brookings No 36. Feb 2015. https://www.brookings.edu/wp-content/uploads/2016/06/Gaza-Marine-web.pdf
- Offshore Technology: Gaza Marine Gas Field. http://www.offshore-technology.com/projects/gaza-marine-gas-field/
- Office of the Quartet (OQ). (2017): Report for the meeting of the Ad-Hoc Liaison Committee Sep. 2017. http://www.quartetrep.org/
- Azem Beshara, Palestine Investment Fund- Private communication.

- تـمّ في العـام 2015 التوقيـع عـلى مذكـرة تفاهـم بـين شركاء امتيـاز حقـل «غـزة مارين» و شركـة فلسـطين لتوليـد الطاقـة يقـوم الأطـراف بموجبها بمفاوضات حول اتفاقيات بيع للغاز من حقل غزة مارين لتغذيـة محطـة توليـد الكهربـاء المسـتقبلية قـرب مدينـة جنين.
- بـدأ مكتـب ممثـل اللجنـة الرباعيـة للسـلام في الـشرق الأوسـط الاهتـمام بموضـوع تزويـد محطـة توليـد الكهربـاء في غـزة بالغـاز الطبيعـي في العـام 2015. وجـرى صياغـة مبـادرة جديـدة لهـذا الغـرض تحـت عنـوان «الغـاز مـن أجـل غـزة» (G4G). كـما تـمّ تكليـف المكتـب بتأسـيس لجنـة عمـل خاصـة (Task Force) لوضـع الدراسـات والمخططـات اللازمـة لتشـييد أنبـوب غـاز طبيعـي يربـط قطـاع غـزة بشـبكة أنابيـب الغـاز الطبيعـي الإسرائيليـة لتزويـد محطـة توليـد الطاقـة في غـزة بالغـاز الطبيعـي.
- في نيسـان 2016 قامـت شركـة «شـل» (Anglo-British Shell) بالاسـتحواذ عـلى شركـة BG، وبالتـالي انتقلـت ملكيـة شركـة BG في امتيـاز حقـل «غـزة مارين» إلى شركـة «شـل».
- ذكـرت النـشرة الأخـيرة (أيلـول 2017) الصـادرة عـن مكتـب ممثـل اللجنـة الرباعيـة في القـدس أنّ إسرائيـل وافقـت في العـام 2016 عـلى مسـار أنبـوب يربـط قطـاع غـزة بشـبكة أنابيـب الغـاز الطبيعـي الإسرائيليـة. وذكـرت النـشرة أنّـه تـم تعريـف «البنـى التجاريـة والتنظيميـة للمـشروع والخطـوات الضروريـة للتنفيـذ الفعـلي. وأنّ العمـل بـدأ عـلى إصـدار الرخـص لهـذا المـشروع مـن الطـرف الإسرائيـلي في الربـع الثـاني مـن العـام 2017، وأنّ اللجنـة الخاصـة (Task Force) تعمـل عـلى وضـع الخطـط لإنجـاز هـذه المهـام مـع الطـرف الفلسـطيني». وألمحـت النـشرة إلى أنّ الجهـة التـي سـتتولى مسـؤولية الـشراء (تسـديد فاتـورة الـشراء) للغـاز الإسرائيـلي لم تتحـدد بعـد، وأنّ الاتفـاق عـلى الكميـات والسـعر لم يتـم التوصـل إليهـا بالتـالي. أخـيراً ذكـرت النـشرة أنّ مسـار أنبـوب الغـاز إلى غـزة سـوف يتيـح الفرصـة أمـام نقـل الغـاز الإسرائيـلي والغـاز الفلسـطيني أيضـاً إلى محطـة توليـد الكهربـاء في غـزة، ولكنّهـا أعربـت في الوقـت ذاتـه عـن الأسـف لأنّ جهـود تطويـر حقـل «غـزة مارين» لم تسـفر عـن نتائـج عمليـة ملموسـة إلى حـد الآن.

4- القطاع المالي المصرفي[1]

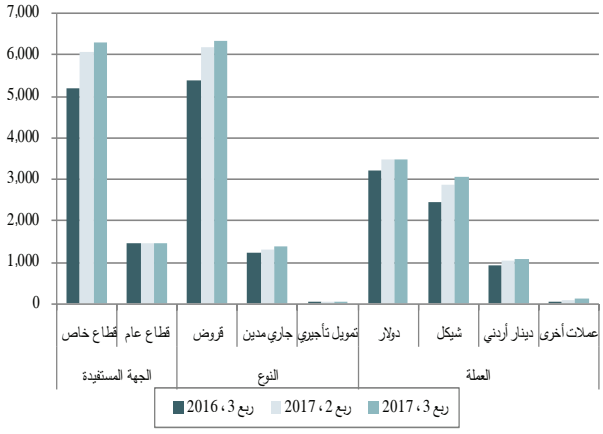
تعـبّر المـؤشرات الرئيسـة للقطـاع المـصرفي في فلسـطين عـن اسـتمرار التحسّـن في أداء هـذا القطـاع خـلال الربـع الثالـث مـن العـام 2017، حيـث ارتفـع إجـمالي أصـول (خصـوم) المصـارف المرخصـة في هـذا الربـع بمقـدار 10% مقارنـة بالربـع المناظـر مـن العـام 2016، ووصـل إلى نحـو 15.5 مليـار دولار (انظـر الجـدول 4-1).

جدول 4-1: الميزانية المجمعة للمصارف المرخصة في فلسطين (مليون دولار)

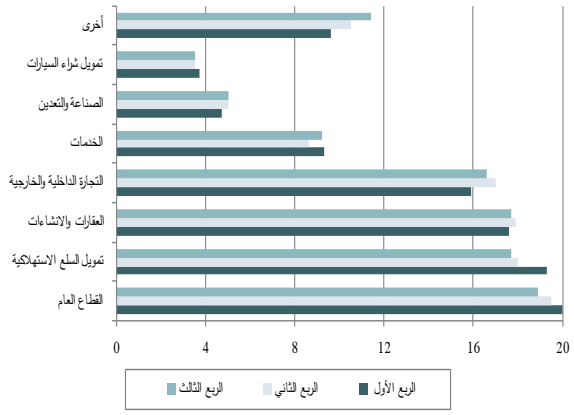
	2016		2017		
	الربع الثالث	الربع الرابع	الربع الأول	الربع الثاني	الربع الثالث
إجمالي الأصول	**14,068.3**	**14,196.4**	**15,222.3**	**15,348.1**	**15,461.0**
التسهيلات الائتمانية المباشرة	6,666.4	6,871.9	7,234.2	7,528.9	7,761.9
الأرصدة لدى سلطة النقد والمصارف	4,055.3	4,279.0	4,136.2	4,170.5	3,863.1
محفظة الأوراق المالية للمتاجرة والاستثمار	1,051.2	1,007.1	1,042.2	1,050.4	1,057.5
النقدية والمعادن الثمينة	1,204.4	991.2	1,567.2	1,201.9	1,518.6
الموجودات الأخرى	1,091.0	1,047.2	1,242.5	1,396.4	1,259.9
إجمالي الخصوم	**14,068.3**	**14,196.4**	**15,222.3**	**15,348.1**	**15,461.0**
ودائع الجمهور (ودائع غير مصرفية)**	0,432.6	10,604.6	11,127.5	11,379.5	11,526.8
حقوق الملكية	1,624.4	1,682.4	1,720.3	1,744.5	1,804.6
أرصدة سلطة النقد والمصارف (ودائع مصرفية)	1,152.0	1,139.9	1,506.6	1,385.4	1,279.6
المطلوبات الأخرى	358.8	271.5	352.4	314.6	291.7
المخصصات والاهتلاك	500.4	498.2	515.5	524.1	558.3

* البنود في الجدول هي بالإجمالي (تشمل المخصصات).
** الودائع غير المصرفية تشمل ودائع القطاع الخاص وودائع القطاع العام.

شكل 4-1: إجمالي التسهيلات الائتمانية المباشرة (مليون دولار)



شكل 4-2: توزيع التسهيلات الائتمانية بحسب القطاع، (%) 2017



1- مصـدر الأرقـام في هـذا القسـم: سـلطة النقـد الفلسـطينية، تشريـن ثـاني 2017. الميزانيـة المجمعـة للمصـارف، النـشرة الإحصائيـة الشـهرية، قائمـة الأربـاح والخسـائر، وقاعـدة بيانـات سـلطة النقـد.

التسهيلات الائتمانية

ارتفع إجمالي التسهيلات الائتمانية خلال الربع الثالث 2017 بنحو 3% مقارنة بالربع السابق، وبنحو 16% مقارنة بالربع المناظر من العام السابق، لتبلغ نحو 7.8 مليار دولار. وهو ما أدّى إلى ارتفاع نسبة التسهيلات الائتمانية إلى الودائع بمقدار نقطة مئوية واحدة في الربع الثالث مقارنة بالربع السابق لتصل إلى 67%.

استحوذت التسهيلات للقطاع الخاص على نحو 81% من إجمالي التسهيلات الائتمانية، مرتفعةً بنحو 4% مقارنة بالربع السابق، ونحو 21% مقارنة بالربع المناظر، لتبلغ حوالي 6.3 مليار دولار. بالمقابل بلغت حصّة التسهيلات المقدمة للقطاع العام نحو 19% من إجمالي التسهيلات الائتمانية خلال هذا الربع. وتوزعت التسهيلات بين قروض بنسبة 82%، وجاري مدين بنسبة 18%، وتمويل تأجيري بنسبة 0.7%. واستحوذت الضفة الغربية على نحو 87% (6.8 مليار دولار) من إجمالي هذه التسهيلات مقابل نحو 13% لقطاع غزة. كما استمرت سيطرة الدولار الأمريكي على نحو 45% من التسهيلات، مقابل نحو 39% للشيكل الإسرائيلي ونحو 14% حصّة الدينار الأردني (الشكل 4-1).

أمّا بخصوص توزيع التسهيلات الائتمانية بحسب القطاع، فقد بلغت حصّة كل من قطاع العقارات والإنشاءات وقطاع تمويل السلع الاستهلاكية نحو 18% لكل قطاع، فيما بلغت حصّة قطاع التجارة بشقيها الداخلية والخارجية نحو 17%، في حين حصل القطاع العام على نحو 19% من إجمالي التسهيلات الائتمانية خلال هذا الربع (انظر شكل 4-2).

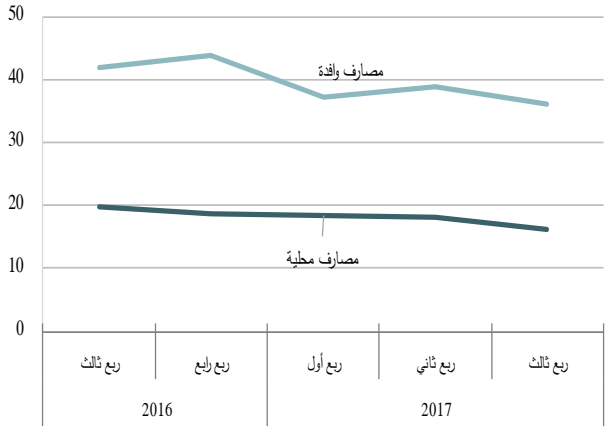
التوظيفات الخارجية

تُعرّف التوظيفات الخارجية بأنّها الأرصدة النقدية المودعة أو الموظفة لدى مؤسسات مالية مصرفية خارج فلسطين. بلغت التوظيفات الخارجية نهاية الربع الثالث من العام 2017 حوالي 3.2 مليار دولار، منخفضةً بنحو 8.6% مقارنة بالربع السابق. رافق هذا الهبوط تراجع نسبتها الى إجمالي الودائع (المصرفية وغير المصرفية) لتصل نحو 25% مقارنة بنحو 27% في الربع السابق. وتوزعت هذه التوظيفات بين المصارف المحلية (1.1 مليار دولار بنسبة 16% من الودائع فيها) والمصارف الوافدة (2 مليار دولار بنسبة 36% من الودائع فيها) . ويوضّح الشكل 4-3 ارتفاع نسبة التوظيفات الخارجية إلى الودائع في المصارف الوافدة مقارنة بالمحلية.

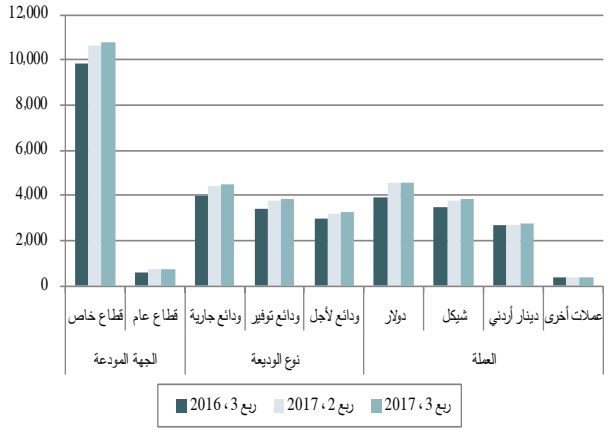
الودائع

وصل عدد حسابات المودعين في المصارف المرخصة في فلسطين إلى 3.2 مليون حساب. كما نمت ودائع الجمهور خلال الربع الثالث 2017 بنحو 1% مقارنة بالربع السابق، وبنحو 10% مقارنة بالربع المناظر، لتبلغ حوالي 11.5 مليار دولار. وتوزّعت هذه الودائع بين القطاع الخاص (93%) والقطاع العام (7%). وقد ساهمت الضفة الغربية بنحو 90% من إجمالي هذه الودائع، كما شكّلت الودائع الجارية (تحت الطلب) نحو 39% من إجمالي ودائع الجمهور، مقابل 33% لودائع التوفير و28% للودائع الآجلة. كما استمرت سيطرة الدولار الأمريكي على إجمالي الودائع باستحواذه على 39% منها، ثم الشيكل والدينار بنسب 33% و24% على التوالي (انظر الشكل 4-4).

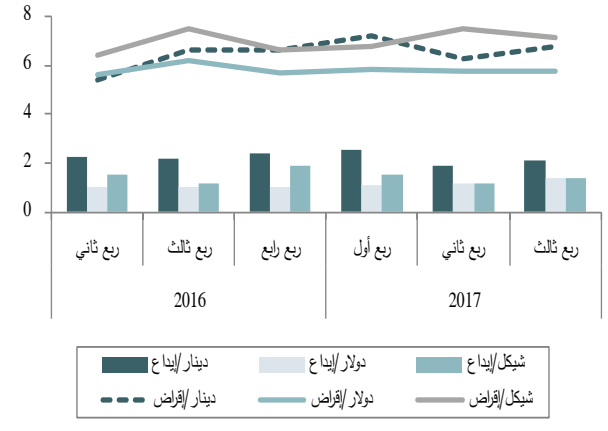
شكل 4-3: التوظيفات الخارجية كنسبة من إجمالي الودائع، (%)



شكل 4-4: توزيع ودائع الجمهور (مليون دولار)



شكل 4-5: متوسط فائدة الايداع والإقراض بالعملات المختلفة (%)



أرباح المصارف

شهدت أرباح المصارف (صافي الدخل) هبوطاً خلال الربع الثالث من العام 2017 بنحو 12% مقارنة بالربع السابق، لكنّها جاءت أعلى بنحو 24% مقارنة بالربع المناظر، لتبلغ نحو 41.4 مليون دولار. وذلك جرّاء تراجع الإيرادات مقابل ارتفاع النفقات بنسبة 2% تقريباً لكل منهما مقارنة بالربع السابق. ولقد شكّل الدخل من الفوائد نحو 75% من إجمالي الإيرادات المتحققة في الجهاز المصرفي (انظر الجدول 4-2).

جدول 4-2: مصادر الإيرادات والإنفاق للمصارف المرخصة (مليون دولار)

	2016		2017		
	الربع الثالث	الربع الرابع	الربع الأول	الربع الثاني	الربع الثالث
الإيرادات	**131.0**	**145.4**	**152.5**	**166.7**	**163.3**
صافي الفوائد	98.0	103.1	108.2	113.6	122.7
العمولات	22.9	26.4	27.4	27.9	30.2
أخرى	10.1	15.9	16.9	25.2	10.4
النفقات	**97.6**	**110.2**	**111.8**	**119.4**	**121.9**
النفقات التشغيلية والمخصصات	87.2	97.7	100.7	103.3	107.1
الضريبة	10.4	12.5	11.1	16.1	14.8
صافي الدخل*	**33.4**	**35.2**	**40.7**	**47.3**	**41.4**

* صافي الدخل= الإيرادات – النفقات

معدّلات الفائدة

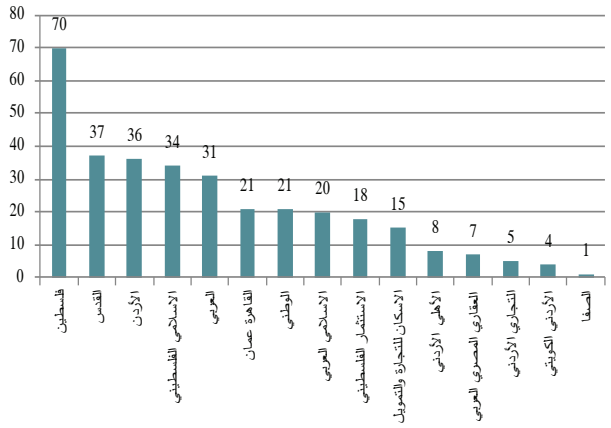
شهد متوسط سعر الفائدة على الإقراض بالدينار الأردني ارتفاعاً في الربع الثالث إلى 6.75% مقارنة مع 6.24% في الربع الثاني. في حين شهد هذا المتوسط انخفاضاً على الإقراض بالشيكل (من 7.48% إلى 7.14%) والدولار (من 5.76% إلى 5.74%) كما يوضّح الشكل 4-5.

أمّا فيما يخص فائدة الإيداع، فقد ارتفع متوسط هذه الفائدة على جميع العملات خلال الربع الثالث، ليبلغ 1.37% للدولار (مقارنة مع 1.14% في الربع السابق) و1.36% للشيكل (مقارنة مع 1.17%) و2.12% للدينار (مقارنة مع 1.90%). وأدّت هذه التغيرات إلى انخفاض الهامش بين متوسط أسعار الفائدة على الإيداع والإقراض على الدولار الأمريكي والشيكل الإسرائيلي ليبلغ 4.37 و5.78 نقطة مئوية، على التوالي، مقابل ارتفاعه على عملة الدينار الأردني إلى نحو 4.63 نقطة مئوية.

حركة المقاصة

بلغت قيمة الشيكات المتداولة خلال جلسات المقاصة في الربع الثالث من العام 2017 نحو 4 مليار دولار، بارتفاع نسبته 29% مقارنة بذات الفترة قبل عام. وكانت 75% من قيمة الشيكات المقدمة للتقاص بعملة الشيكل. أمّا على صعيد الشيكات المعادة، فقد بلغت قيمتها نحو 303 مليون دولار، مرتفعةً بحوالي 40% مقارنة بالربع المناظر. وبلغت نسبة الشيكات المعادة نحو 7.6% من إجمالي الشيكات المقدمة للتقاص خلال الربع الثالث 2017.

شكل 4-6: عدد الفروع والمكاتب بحسب المصرف، الربع الثالث 2017



فروع المصارف وأجهزة الصراف الآلي

ارتفع عدد فروع ومكاتب المصارف العاملة في فلسطين (فروع الضفة الغربية تحديداً) خلال الربع الثالث 2017، بأحد عشر فرع ومكتب مقارنة بالربع السابق من نفس العام، ليبلغ 328 فرعاً ومكتباً، منها 270 في الضفة الغربية و58 في قطاع غزة. والعدد الأكبر لهذه الفروع والمكاتب يتواجد في محافظات رام الله والبيرة، والخليل ونابلس (انظر شكل 4-6). كما وصل عدد أجهزة الصراف الآلي الى 631 جهاز، موزعة بين 549 في الضفة الغربية و82 في قطاع غزة. وارتفع عدد بطاقات السحب من الصراف الآلي بنحو 11% لتبلغ 113 ألف بطاقة في الربع الثالث.

شركات الإقراض المتخصصة

بلغ عدد فروع ومكاتب شركات الإقراض المتخصصة والمرخصة من قبل سلطة النقد نهاية الربع الثالث من العام 2017 نحو 83 فرع ومكتب (59 فرع و24 مكتب). وبلغ إجمالي محفظة التمويلات الممنوحة من قبل هذه الشركات نحو 213 مليون دولار، استحوذت الضفة الغربية على نحو 68% منها. واستمرت سيطرة القروض العقارية على الحصّة الأكبر من هذه القروض بنسبة 29%، ثم القطاع التجاري بنحو 27%، تلاه القطاع الاستهلاكي بحوالي 12%. كما وصل عدد المقترضين النشطين خلال هذا الربع إلى 72,048 مقترض،[2] ووفرت شركات الإقراض 665 فرصة عمل (انظر الجدول 4-3).

جدول 4-3: بيانات مؤسسات الإقراض المتخصصة

	2016		2017		
	الربع الثالث	الربع الرابع	الربع الأول	الربع الثاني	الربع الثالث
إجمالي محفظة القروض (مليون دولار)	183.0	199.4	210.0	209.8	213.0
- الضفة الغربية	129.2	137.0	142.2	143.3	145.8
- قطاع غزة	53.8	62.4	67.8	66.5	67.2
عدد المقترضين النشطين	64,547	68,912	70,855	71,190	72,048
عدد الموظفين	583	618	641	647	665

2- المقترضون النشطون هم المقترضون الذين ما زال عليهم التزامات مالية لمؤسسة الاقراض ويقومون بالوفاء بالتزاماتهم.

صندوق 4 - أثر رفع الحد الأدنى للأجور في إسرائيل على أجور عمال الضفة الغربية

شـهد الحـد الأدنى للأجـور في إسرائيـل ارتفاعـاً ملحوظـاً بلـغ 113% بـين منتصـف العـام 1997 وبدايـة عـام 2017. وقـد زادت وتـيرة الارتفـاع بعـد منتصـف عـام 2011، عندمـا صادقـت الحكومـة الإسرائيليـة عـلى رفـع الحـد الأدنى للأجـور مـن 3,850 إلى 4,300 شـيكل شـهرياً عـلى مرحلتـين. واسـتمر اعتـماد هـذه القيمـة حتـى بدايـة عـام 2015، حـين صادقـت الحكومـة الإسرائيليـة، بالاتفـاق مـع اتحـاد نقابـات العـمال الإسرائيليـة « الهسـتدروت»، عـلى رفـع الحـد إلى 5,000 شـيكل عـلى ثـلاث نبضـات، كان آخرهـا في بدايـة 2017. ومؤخـراً، نجـح «الهسـتدروت» في نهايـة شـهر تشريـن الأول بالوصـول إلى اتّفـاق آخـر مـع الحكومـة لرفـع الحـد الأدنى للأجـور مـن 5,000 شـيكل إلى 5,300 شـيكل عـلى أن يُطبّـق هـذا في الشـهر الأخـير مـن العـام 2017. يصـوّر الشـكل (1) الزيـادات في الحـد الأدنى للأجـور بـين 1997 و2017.

بلغـت الزيـادة في الحـد الأدنى للأجـور في 2015 و2016 في إسرائيـل نحـو 3.8% و3.6% عـلى التـوالي، وهـي نسـب تزيـد عـلى معـدّل التضخـم في تلـك السـنوات، مـما يعنـي تحقـق زيـادات حقيقيـة وارتفـاع في القـوة الشرائيـة لمـن هـم في أسـفل سـلم الأجـور. ونظـراً لأنّ نسـبة كبـيرة مـن عـمال الضفـة الذيـن يعملـون في إسرائيـل والمسـتعمرات هـم في هـذه الفئـة، فسـوف نحـاول هنـا متابعـة التأثـيرات المحتملـة للزيـادات عـلى أجـور هـؤلاء العـمال.[1]

جدول 1: أعداد ومتوسط أجور العاملين الفلسطينيين في إسرائيل والمستعمرات حسب الفئة (2016)

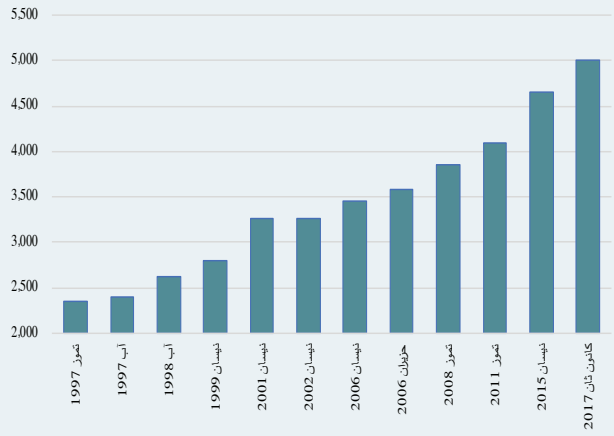
	العدد	النسبة من الإجمالي	متوسط الأجر الشهري (شيكل)	نسبة من يتقاضون أقل من الحد الأدنى إلى الإجمالي
يعمل بتصريح عمل	61,153	52%	6,033	%14
يعمل بدون تصريح عمل	42,132	36%	5,300	%13
حملة الهوية الزرقاء (القدس) والجواز الأجنبي	13,614	12%	5,188	5%
المجموع	116,900	100%	5,670	32%

المصـدر: الجهـاز المركـزي للإحصـاء الفلسـطيني. قاعـدة بيانـات مسـح القـوى العاملة: 2010 - 2016. رام اللـه، فلسـطين.

بلـغ عـدد عـمال الضفـة العاملـين في إسرائيـل والمسـتعمرات في العـام 2016 حـوالي 116,900 عامـل، أو 12% مـن إجـمالي القـوى العاملـة الفلسـطينية. وينقسـم هـؤلاء، بنـاءً عـلى نـوع تصاريـح العمـل التـي يحملونهـا، إلى ثـلاث مجموعـات: مـن يعملـون بتصريـح عمـل، مـن يعملـون بـدون تصريـح عمـل، وحملـة الهويـة الزرقـاء (المقدسـية) وجـواز السـفر الأجنبـي (انظـر الجـدول 1).

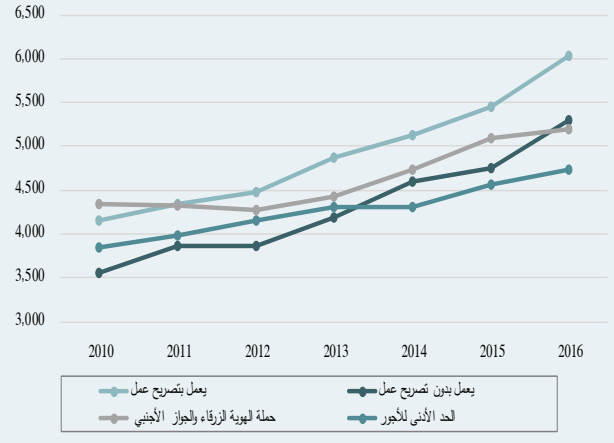
شـهد متوسـط أجـور عـمال الضفـة في إسرائيـل والمسـتعمرات ارتفاعـاً بـين 2010 و2016 بلـغ 37%، وهـي نسـبة تفـوق الزيـادة في متوسـط أجـور العـمال الإسرائيليـين خـلال نفـس الفـترة (16%). هـذا مـع العلـم بـأنّ متوسـط أجـر العامـل الإسرائيـلي بلـغ 9,798 شـيكل شـهرياً في العـام 2016 مقابـل 5,670 شـيكل فقـط لعـمال الضفـة في

شكل 1: الحد الأدنى للأجور في إسرائيل: 1997 - 2017 (شيكل/شهر*)



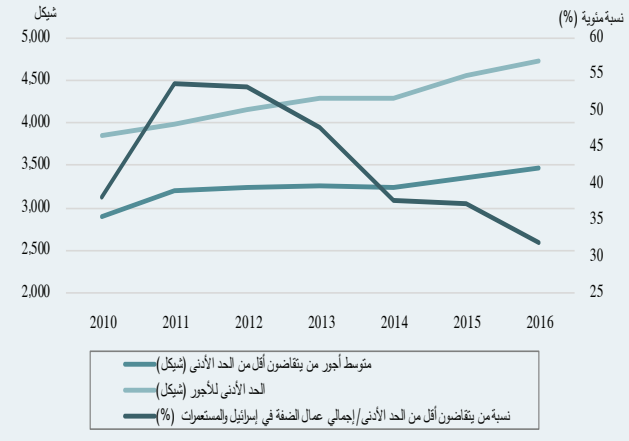
*: البيانات بناء على الأول من كل شهر
Source: National Insurance Institute of Israel, 2017. General Information - Minimum Wages data. Israel.

شكل 2: متوسط الأجور للعمال الفلسطينيين في إسرائيل والمستعمرات، 2010 - 2016 (شيكل/ شهر)



المصـدر: الجهـاز المركـزي للإحصـاء الفلسـطيني. قاعـدة بيانـات مسـح القـوى العاملة: 2010 - 2016. رام اللـه، فلسـطين

شكل 3: التغير في نسبة ومتوسط الأجور الشهرية لعمال الضفة في إسرائيل والمستعمرات الذين يتقاضون أقل من الحد الأدنى للأجور، 2010 - 2016



المصـدر: الجهـاز المركـزي للإحصـاء الفلسـطيني. قاعـدة بيانـات مسـح القـوى العاملة: 2010 - 2016. رام اللـه، فلسـطين.

1- منـذ الحصـار الإسرائيـلي عـلى قطـاع غـزة سـنة 2006 توقـف تشـغيل العـمال مـن قطـاع غـزة في إسرائيـل بشـكل كامـل تقريبـاً؛ لـذا فـإنّ التحليـل هنـا يقتصـر عـلى عـمال الضفـة الغربية.

إسرائيل والمستعمرات، أي أنّ متوسط أجر عامل الضفة في إسرائيل والمستعمرات ما زال أقل من 57% من متوسط أجر العامل الإسرائيلي.[2]

يصوّر الشكل (2) تطوّر متوسط أجور فئات عمال الضفة في إسرائيل والمستعمرات خلال 2010 و2016. ويوضّح أنّ ارتفاعاً ملحوظاً طرأ على متوسط أجر حملة تصاريح العمل والعمال بدون تصاريح، خاصّة بعد 2015. كما يوضّح أنّ متوسط أجور كافّة فئات عمال الضفة تجاوزت مستوى الحد الأدنى للأجور بعد العام 2013. بلغت نسبة زيادة متوسط الأجور خلال الفترة 45% للعمال من حملة التصاريح و49% لمن يعملون بدون تصاريح. أمّا حملة الهوية الزرقاء فلقد شهد متوسط أجورهم ارتفاعاً بمقدار 19%. ومن الملفت للنظر أنّ متوسط أجور حملة الهوية الزرقاء بات في العام 2016 أدنى من متوسط أجور العمال الذين يعملون بدون تصاريح.

العاملين بأجر أقل من الحد الأدنى للأجور

السؤال المهم هو كيف أثرت الزيادات المتعاقبة على الحد الأدنى للأجور في إسرائيل على عدد ومتوسط أجور العمال الفلسطينيين الذين يتقاضون أجراً أقل من الحد الأدنى؟ بلغت نسبة العمال الذين يتقاضون أجراً شهرياً أقل من الحد الأدنى الإسرائيلي 32% من إجمالي عمال الضفة الذين يعملون في إسرائيل والمستعمرات في العام 2016. ويتوزّع هؤلاء على مختلف فئات العمال من حملة التصاريح أو بدونها أو عمال الهوية الزرقاء (انظر جدول 1 أعلاه). وعلى الرغم من أنّ الحد الأدنى للأجور في إسرائيل ارتفع بمقدار 23% بين 2010 و2016 إلّا أنّ متوسط أجور عمال الضفة الذين يتلقون أجراً أدنى من الحد الأدنى ازداد بنسبة 20% فقط خلال الفترة. وبلغت الزيادة 33% لأجور حملة التصاريح الذين يتقاضون راتباً أقل من الحد الأدنى للأجور، و26% للعاملين بدون تصاريح، و19% لحملة الهوية الزرقاء.

يصوّر الشكل (3) التغير في متوسط أجور عمّال الضفة الذين يعملون في إسرائيل والمستعمرات الذين يتقاضون أجراً أقل من الحد الأدنى للأجور. وعلى الرغم من أنّ متوسط أجور هؤلاء العمال كان يزداد مع التغير في الحد الأدنى، إلّا أنّ الهوة بينهما توسعت خلال الفترة المدروسة. ففي حين كان متوسط أجور هؤلاء العمال يمثل 75% من الحد الأدنى للأجر في 2010 إلّا أنّ النسبة انخفضت إلى 73% في العام 2016. على أنّ الأمر الإيجابي يتمثل في انخفاض نسبة عمال الضفة الذين يتقاضون أجراً أقل من الحد الأدنى للأجور من إجمالي عمال الضفة في إسرائيل والمستعمرات من 53.7% في 2011 إلى 32% في 2016، كما يوضح الشكل 3. ولكن هذا ما زال يعني أنّ نحو 37 ألف من عمال الضفة في إسرائيل والمستعمرات ما زالوا يحصلون على أجور تقل عن المستوى الرسمي الأدنى المعتمد في إسرائيل.

سيف ذو حدين

يشكّل الارتفاع في متوسط أجور عمال الضفة العاملين في إسرائيل والمستعمرات، والذي جاء جزئياً نتيجة الزيادة في الحد الأدنى للأجور ونتيجة التحوّلات الهيكلية في الاقتصاد الإسرائيلي، سيفاً ذو حدين تجاه الاقتصاد الفلسطيني. فهو يؤدي من جهة أولى إلى زيادة قيمة التحويلات التي يجلبها العمال من الخارج والتي تساهم في تحفيز الطلب المحلي ورفع مستوى الحياة. ولكنّه يؤدّي من جهة ثانية إلى زيادة الضغوط على سوق العمل الفلسطيني. إنّ اتساع الهوة بين متوسط أجر عمال الضفة في إسرائيل ومتوسط الأجر الشهري للعمال في فلسطين (ارتفع الأول بمقدار 37.5% مقارنة مع 14.3% للثاني بين 2010 و2016) سوف يدفع مزيد من العمالة الفلسطينية تجاه سوق العمل الإسرائيلي، كلما كانت الفرصة متاحة لذلك، ويعزز من القصور في العمالة الماهرة في فلسطين. وهذا بدوره يزيد الضغوط لرفع الأجور المحلية بما لا يتناسب مع مستويات الإنتاجية.

وفاء البيطاوي (باحثة مساعدة في «ماس»)

2 Israel Central Bureau of Statistics Website. Wages and Employment Monthly Statistics. Average Monthly Wages: http://www.cbs.gov.il/reader/cw_usr_view_SHTML?ID=418 Tables. Last visit 13/12/2017.

5- القطاع المالي غير المصرفي [1]

قطاع الأوراق المالية

شهدت مؤشّرات بورصة فلسطين في الربع الثالث من العام 2017 ارتفاعاً ملحوظاً مقارنةً عمّا كانت عليه في الربع الثاني لذات العام والربع المناظر من العام السابق (انظر الجدول 5-1). بلغت القيمة السوقية لأسهم الشركات المدرجة في بورصة فلسطين 3.82 مليار دولار مع نهاية الربع الثالث (28.5% من الناتج المحلي الإجمالي [2]). ولقد ارتفعت هذه القيمة بنسبة 5.2% و15.2% مقارنة مع نهاية الربع الثاني ونهاية الربع المناظر على التوالي. من جهة أخرى، بلغ إجمالي عدد المتعاملين في سوق الأوراق المالية نحو 71,981 متعامل مع نهاية الربع الثالث للعام 2017 نحو 5% منهم من المتعاملين الأجانب، غالبيتهم من الأردن.

جدول 5-1: بعض المؤشرات على نشاط التداول في بورصة فلسطين

	الربع الثالث 2016	الربع الثاني 2017	الربع الثالث 2017
عدد الأسهم المتداولة (مليون سهم)	55.83	58.93	98.48
قيمة الأسهم المتداولة (مليون دولار)	96.81	92.96	167.29
القيمة السوقية (مليون دولار)	3,312.70	3,627.91	3,815.59
إجمالي عدد المتعاملين	72,661	72,153	71,981
- فلسطيني (متعامل)	69,225	68,758	68,603
- مواطن اجنبي (متعامل)	3,436	3,395	3,378

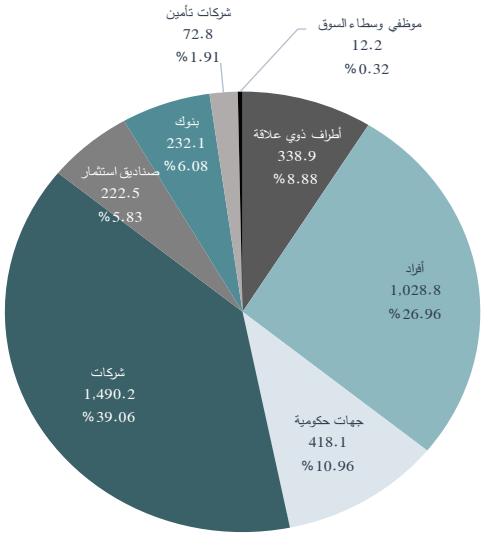
ويُعزى الارتفاع الكبير في قيمة وعدد الأسهم المتداولة بين الربعين الثاني والثالث من العام 2017 (بنسبة 80%، 67% على التوالي) إلى النشاط الملحوظ في تداول أسهم عدد من الشركات، من بينها «الشركة العربية الفلسطينية للاستثمار- ايبك». إذ ارتفع حجم التداول لتلك الشركة بنسبة 250%، كما ارتفع سعر سهمها بنسبة 11.3% بين الربعين. كذلك شهد حجم التداول على أسهم «بنك الاستثمار الفلسطيني» ارتفاعاً كبيراً في نهاية الربع الثالث مقارنة مع الربع السابق للعام 2017، ووصل إلى أكثر من 860%.

يوضّح الشكل 5-1، صفة المتعاملين في البورصة تبعاً لحصصهم النسبية من القيمة السوقية للتعاملات. ويتضح من الشكل أنّ حصّة الشركات بلغت 39% (بقيمة 1,490.2 مليون دولار) في حين بلغت حصّة الأفراد 27% (بقيمة 1,028.8 مليون دولار).

قطاع التأمين

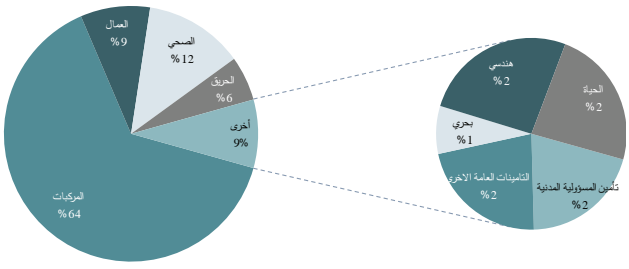
لم تشهد محفظة التأمين (إجمالي أقساط التأمين المكتتبة) في نهاية الربع الثالث من العام 2017 تغيراً ملحوظاً مقارنةً مع الربع السابق لذات العام. في حين ارتفعت إجمالي أقساط

شكل 5-1: توزيع القيمة السوقية لأسهم البورصة وفقاً لصفة المتعامل كما هي في نهاية الربع الثالث من العام 2017 (مليون دولار)

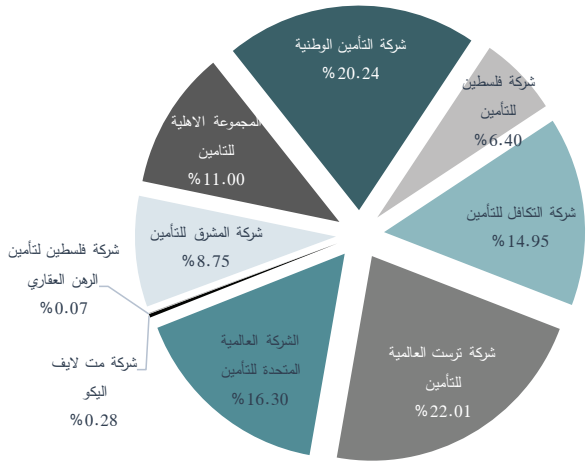


• أشخاص لهم علاقة مباشرة أو غير مباشرة بالشركة بحكم المنصب أو العلاقة.

شكل 5-2: توزيع مكونات محفظة التأمين حسب منتجات قطاع التأمين كما هو في نهاية الربع الثالث من العام 2017



شكل 5-3: توزيع محفظة التأمين وفقا للشركات العاملة في فلسطين كما هو في نهاية الربع الثالث من العام 2017



1- مصدر الأرقام في هذا القسم: هيئة سوق رأس المال الفلسطينية 2018. وبورصة فلسطين 2018.

2- تم استخدام الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الجارية للعام 2016 وذلك بسبب أن القيمة السوقية للأسهم المتداولة هي قيمة تراكمية.

التأمين المكتتبة بنسبة 11% مقارنةً مع الربع المناظر، ويأتي ذلك في سياق التذبذب الطبيعي لإجمالي أقساط التأمين المكتتبة بين الأرباع. بالمقابل ارتفع صافي التعويضات المتكبدة للقطاع بنسبة 15% مع نهاية الربع الثالث للعام 2017 مقارنةً بالفترة نفسها من العام السابق (انظر الجدول 5-2).

جدول 5-2: بعض المؤشرات المالية لقطاع التأمين في فلسطين (مليون دولار)

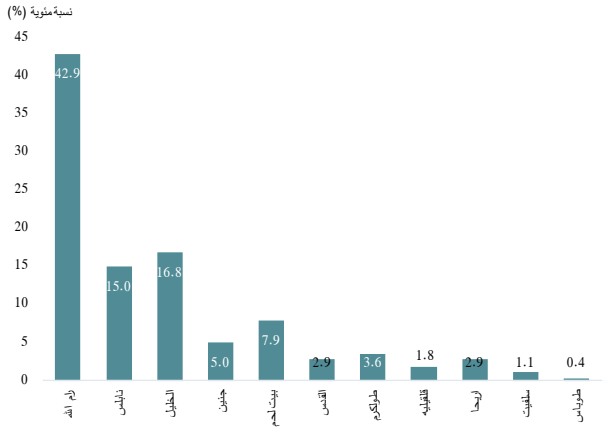
	الربع الثالث 2016	الربع الثاني 2017	الربع الثالث 2017
إجمالي أقساط التأمين المكتتبة	57.74	63.39	64.03
إجمالي استثمارات شركات التأمين	206.45	212.92	219.06
صافي التعويضات المتكبدة في قطاع التأمين	(33.01)	(34.52)	(37.91)
صافي الأقساط المكتسبة /اجمالي أقساط التأمين المكتتبة	%90.3	%84.6	%88.7
صافي التعويضات المتكبدة / صافي الأقساط المكتسبة	%63.3	%64.4	%66.7

يوضّح الشكل 5-2، أنّ محفظة التأمين ما زالت تشهد تركّزاً كبيراً لصالح تأمين المركبات والذي بلغت نسبته 64% من إجمالي المحفظة التأمينية نهاية الربع الثالث من العام 2017 يليها التأمين الصحي بنسبة 12%. كما يُلاحظ من الشكل 5-3 أنّ هناك تركزاً واضحاً في الحصص السوقية بين شركات التأمين، حيث تستحوذ شركتان من أصل تسع شركات عاملة في القطاع على نحو 42% من إجمالي الأقساط المكتتبة في قطاع التأمين الفلسطيني.

قطاع التأجير التمويلي

بلغ عدد شركات التأجير التمويلي المرخصة من قبل هيئة سوق رأس المال 13 شركة. ولقد طرأ انخفاض على قيمة عقود التأجير التمويلي في الربع الثالث من العام 2017 بنسبة 17% مقارنةً بالربع المناظر من العام 2016، إضافةً إلى انخفاض عدد عقود التأجير التمويلي بنسبة 40% في نفس الفترة. ويعود ذلك إلى زيادة تحفظ بعض الشركات في منح التمويل نظراً للمخاطر المرافقة للعملية، وإلى صعوبة وصول الشركات إلى مصادر التمويل المستدامة للمساهمة في التوسّع بعملياتها. (انظر الجدول 5-3).

شكل 5-4: التوزيع الجغرافي لعقود التأجير التمويلي المسجلة حسب العدد كما هي في نهاية الربع الثالث من العام 2017



جدول 5-3: إجمالي قيمة عقود التأجير التمويلي وعدد عقود التأجير التمويلي

	قيمة عقود التأجير التمويلي (مليون دولار)	عدد عقود التأجير التمويلي
الربع الثالث، 2016	21.1	466
الربع الثاني، 2017	20.0	296
الربع الثالث، 2017	17.5	280

كما يوضّح الشكل 5-4، تركّز عدد عقود التأجير التمويلي خلال الربع الثالث من العام 2017، وفق عنوان المستأجر، في مدينة رام الله بنسبة 43% تليها مدينة الخليل بنسبة 17% ثم مدينة نابلس بنسبة 15%. أمّا بقية المحافظات فلم تشهد سوى نحو ربع إجمالي عدد العقود. (انظر الشكل 5-4). بالإضافة إلى استمرار تركّز عقود التأجير التمويلي، بنسبة 96%، في مجال السيارات. ويعود هذا التركّز إلى سهولة تسجيل ملكية السيارات في دوائر السير وتدني مخاطر تأجيرها بالتالي. أمّا تدني عقود تأجير المعدات، فيعود إلى إحجام الشركات عن تمويلها نظراً لارتفاع المخاطرة المتعلقة بالملكية، ويتوقع أن تزيد العقود الخاصة بالمعدات بالفترات القادمة نظراً لصدور قانون ضمان الحقوق في المال المنقول والتعليمات الخاصة به ووضعه موضع التطبيق الفعلي.

صندوق 5 - أدوات القياس الكمي لحوكمة الشركات

تزايد الاهتمام بموضوع حوكمة الشركات في العقد الأخير نتيجةً لتداعيات الأزمات المالية العالمية والتي كان أخرها في العام 2008. وتعرّف حوكمة الشركات بالمفهوم الضيق بأنّها «النظام الذي بموجبه يتم توجيه الشركات والرقابة عليها، وبالتالي فهي مجموعة من العلاقات بين الجهاز التنفيذي لإدارة شركة ما ومجلس إدارتها والمساهمين فيها». أمّا حوكمة الشركات بالمفهوم الواسع فيقصد بها «مجموعة القواعد والإجراءات التي يتم بموجبها إدارة الشركة والرقابة عليها، عن طريق تنظيم العلاقات بين مجلس الإدارة، والإدارة التنفيذية، والمساهمين، وأصحاب المصالح الآخرين، وكذلك المسؤولية الاجتماعية والبيئية للشركة».[1] وعليه تهتم حوكمة الشركات بشكل رئيسي بالأسلوب الذي يتم فيه إدارة الشركة والرقابة عليها، وبفحص قدرات مجلس الإدارة على وضع سياسات ورسم أهداف للشركة تتفق ومصلحة المساهمين وأصحاب المصلحة الآخرين.

وفي فلسطين تمّ إصدار مدونة قواعد حوكمة الشركات في العام 2009 من قبل اللجنة الوطنية لحوكمة الشركات. وأقرّت المدونة أنّ هيئة سوق رأس المال هي الجهة المسؤولة عن متابعة مدى تقيّد الشركات بأحكام المدونة، وأنّ هذه الأحكام تسري على الشركات المساهمة العامة والمؤسسات المالية التي تنضوي تحت إشراف هيئة سوق رأس المال ورقابتها وبما لا يتعارض مع صلاحيات الجهات الرقابية الأخرى. أمّا فيما يتعلق بالمصارف العاملة في فلسطين فلقد قامت سلطة النقد بإصدار قواعد ارشادية خاصّة بالحوكمة فيها.

القياس الكمي لحوكمة الشركات

نظراً لتشعّب وتعدد الجوانب التي تعالجها حوكمة الشركات، ونظراً لاختلاف خصائص وطبيعة القطاعات التي تنتمي إليها الشركات والتباين في أحجامها ودرجة تعقيد عملياتها، ظهرت ضرورة وجود أداة قياس كمية لتحديد مدى التقدّم في تطبيق مبادئ الحوكمة على أسس موضوعية. هذا إلى جانب توفير وسيلة لمقارنة التباين في الحوكمة بين الشركات والقطاعات وبين الدول أيضاً. ويُطلق على أداة القياس الكمي لحوكمة الشركات اسم (CG Scorecard) .

الهدف من استخدام النموذج الكمي لحوكمة الشركات

هناك العديد من الأهداف والمزايا من استخدام أداة القياس الكمي لحوكمة الشركات، سواءً على المستوى الكلي أو على مستوى الشركات. فعلى مستوى السوق الكلي يؤدي هذا إلى زيادة كفاءة الأسواق المالية (البورصات) وزيادة درجة الثقة بها من قبل المستثمرين. أمّا على مستوى الشركات فإنّ القياس الكمي للحوكمة يوفر أداه هامّة لإدارة الشركة ولتحديد مواطن القوة والضعف في ممارسات الحوكمة في الشركة، إضافة إلى كونها توفر المعلومات الضرورية للمحللين الماليين والمستثمرين في تقييم الشركات بهدف تحديد الفرص الاستثمارية.

التجارب الدولية في استخدام القياس الكمي لحوكمة الشركات

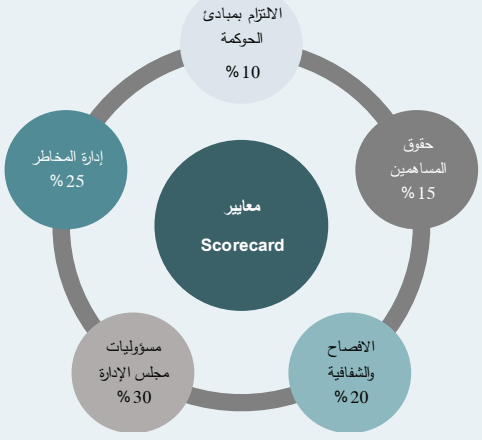
شهد العقد الأخير اهتماماً من قبل الجهات الرقابية المسؤولة عن الإشراف على قطاع الأوراق المالية في الدول الناشئة والنامية لتطوير واستخدام النموذج الكمي لقياس حوكمة الشركات. وحصلت هذه الجهات على دعم في مسعاها هذا من قبل «مؤسسة التمويل الدولية» (IFC)، وهي المؤسسة الرائدة في تعزيز حوكمة الشركات على المستوى الدولي. ولعلّ من أبرز التجارب الدولية في هذا المجال نموذج الحوكمة الكمي الذي تم تطويره في العام 2011 لمجموعة دول جنوب شرق آسيا، وهو نموذج قياس كمي لعدد من الشركات المختارة من ست دول اسيوية، هي إندونيسيا وماليزيا والفلبين وسنغافورة وتايلاند وفيتنام. ولقد تم تطوير هذا النموذج بهدف توفير نظرة شاملة عن حوكمة الشركات في هذه الدول الأسيوية مجتمعة.[2]

التجربة الفلسطينية

كانت فلسطين من بين أوائل الدول في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا التي عملت على تطوير وتطبيق نموذج لقياس حوكمة الشركات. وبدأت هذه الجهود في العام 2013، عندما عملت هيئة سوق رأس المال، وبالتعاون مع مؤسسة التمويل الدولية، على تطوير نموذج كمي لقياس حوكمة الشركات، وذلك بما يتواءم مع الواقع الفلسطيني واستناداً إلى مدونة قواعد حوكمة الشركات الفلسطينية. ومن المعلوم أنّ مدونة قواعد حوكمة الشركات الفلسطينية تضم قواعد اختيارية وقواعد الزامية، وبالتالي فإنّ هذا يجب أن ينعكس في النموذج الكمي.

تضمنت جهود تطوير النموذج أربع مراحل: مرحلة المشاورات مع جميع الشركاء، ومرحلة صياغة النموذج (كلتاهما أنجزتا في العام 2013)، مرحلة التطبيق التجريبي ومرحلة الإصدار والتطبيق الفعلي. ولضمان جودة النتائج وإعطاء الفرصة لجميع الشركات للتعرف على النموذج، تمّ استخدام مرحلة التنفيذ التجريبي، والتي امتدت لسنتين، لدراسة النتائج وأخذ التغذية الراجعة وتعديل النموذج وصولاً إلى النتيجة النهائية، والانتقال إلى مرحلة التطبيق الفعلي والتي تمت خلال النصف الثاني من العام 2017. ويتوقع إعلان النتائج خلال الربع الأول من العام 2018.

شكل (1): معايير تقييم الحوكمة في الشركات الفلسطينية



يشتمل النموذج الفلسطيني لقياس حوكمة الشركات على مرحلتين رئيسيتين، مرحلة تجميع البيانات من قبل الشركات المساهمة العامة المدرجة، ومرحلة مراجعة وتحليل البيانات واستخلاص النتائج وصولاً إلى تحيد العلامة الكلية (التي تتراوح من 1 إلى 100%) على مؤشر القياس. ويعتمد النموذج على الإجابة على مجموعة من الأسئلة المستمدة من القواعد الإلزامية والاختيارية الواردة في مدونة حوكمة الشركات الفلسطينية، والموزعة على خمسة محاور رئيسية تعكس المبادئ الرئيسية لحوكمة الشركات كما هو موضح في الشكل رقم 1.

يُعطي النموذج وزناً لكل محور يعكس أهميته النسبية استناداً إلى المعايير الدولية وخصائص الواقع الفلسطيني وتوجّهات هيئة سوق

1- مدونة قواعد حوكمة الشركات في فلسطين، 2009.

2 Asean Corporate Governance Scorecard, Country reports and assessments, 2013-2014. Asian Development Bank, ADB, 2014.

رأس المال في أولوية التطبيق. على سبيل المثال يحظى المحور الخاص بمجلس الإدارة بوزن نسبي مرتفع (30%)، يليه المحور الخاص بإدارة المخاطر (25%). ويجدر التنويه أنّ كل محور يحتوي على مجموعة من الأسئلة، وأنّ هناك أوزاناً فرعية لكل سؤال وفقاً لأهميته النسبية أيضاً، وأنّ مجموع الأوزان للأسئلة الفرعية تشكل الوزن النسبي لكل محور من المحاور الخمسة. من ناحية ثانية تم تخصيص 75% من العلامة الكلية إلى تقييم الالتزام بالقواعد الإلزامية للحوكمة و25% للالتزام بالقواعد الاختيارية. ويهدف منح ربع العلامة الكاملة إلى تطبيق القواعد الاختيارية حافزاً للشركات للتنافس في تطبيقها بهدف تعزيز موقعها واحتلال مراكز متقدمة على سلم الترتيب الكلي.

ستقوم هيئة سوق رأس المال في العام الحالي بنشر نتائج النموذج على المستوى الفردي (أي لجميع الشركات المدرجة في بورصة فلسطين)، والمستوى القطاعي، وكذلك على مستوى أحجام الشركات المدرجة استناداً إلى حقوق الملكية. وسيكون الاطلاع على النتائج القطاعية متاحاً للعموم، في حين ستكون النتائج الفردية لكل شركة على حدة محصورة بين الشركة المعنية وهيئة سوق رأس المال فقط في السنوات الأولى من تطبيق النظام.

الإدارة العامة للدراسات والتطوير،
هيئة سوق رأس المال الفلسطينية

6- مؤشرات الاستثمار[1]

أعداد السيارات

أعداد السيارات المسجّلة للمرة الأولى هي مؤشر معتمد على الحالة الاقتصادية وتوقّعات السكان. إذ نظراً لارتفاع أسعار السيارات، ولأنّ شراءها غالباً ما يتم عبر الاقتراض المصرفي، فإنّ هذا المؤشر يعبّر عن المناخ الاقتصادي والتوقعات. بلغ عدد السيارات الجديدة والمستعملة (المسجّلة للمرة الأولى) في الضفة الغربية في الربع الثالث من العام 2017 المسجلة 9,426 سيارة. وهذا يزيد بمقدار 1,331 سيارة عن عددها في الربع السابق، وبمقدار 1,415 سيارة عن عددها في الربع المناظر من العام 2016. وبلغت نسبة السيارات المستعملة 77% من الإجمالي، جاء نحو 9% منها فقط من السوق الإسرائيلية (انظر الجدول 6-1).

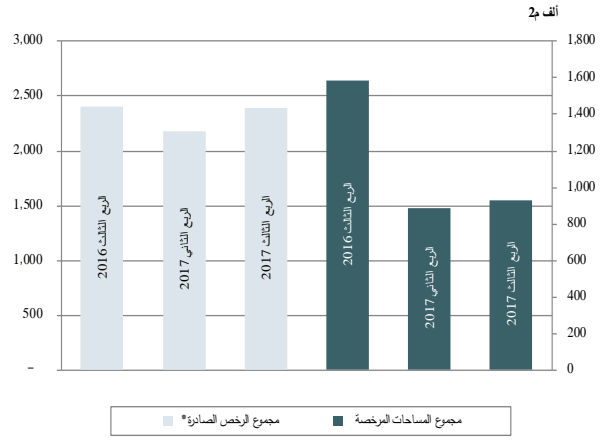
جدول 6-1: أعداد السيارات الجديدة والمستعملة المسجلة لأول مرة في الضفة الغربية (الربع الثالث 2017)

الشهر	سيارات من السوق الخارجي (جديد)	سيارات من السوق الخارجي (مستعمل)	سيارات من السوق الإسرائيلي (مستعمل)	المجموع
تموز	843	2,318	200	3,361
آب	768	2,630	274	3,672
أيلول	540	1,648	205	2,393
المجموع	2,151	6,596	679	9,426

رخص البناء

يعرض الشكل 6-1 التطوّر في عدد تراخيص البناء المسجّلة ومساحات الأبنية المرخّصة. وصل عدد رخص البناء في الربع الثالث 2017 إلى 2,392 ترخيص، بارتفاع بنسبة 10% عن الربع السابق. كما بلغت حصة المباني غير السكنية من هذا العدد الكلّي حوالي 6%. من ناحية ثانية، بلغت المساحات المرخصة في الربع الثالث 2017 نحو 932.8 ألف متر مربع، وهذا أكبر بنسبة 6% عن المساحات المرخّصة في الربع السابق.

شكل 6-1: مجموع رخص الأبنية الصادرة ومجموع المساحات المرخصة في فلسطين



* لا تشمل رخص الأسوار

1- مصدر الأرقام في هذا القسم: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني 2017، إحصاءات رخص الأبنية. ووزارة المالية 2017، دائرة الجمارك والمكوس.

صندوق 6 - أسباب انخفاض الادّخار الخاص في فلسطين

خصصت دراسة صدرت مؤخراً عن البنك الدولي ملحقاً كاملاً للبحث في أسباب تدني الادّخار الخاص في فلسطين. ومن المعلوم أنّ الادّخار الخاص هو المصدر الأهم للاستثمار، وأنّ الاستثمار هو محرك النمو الاقتصادي.[1]

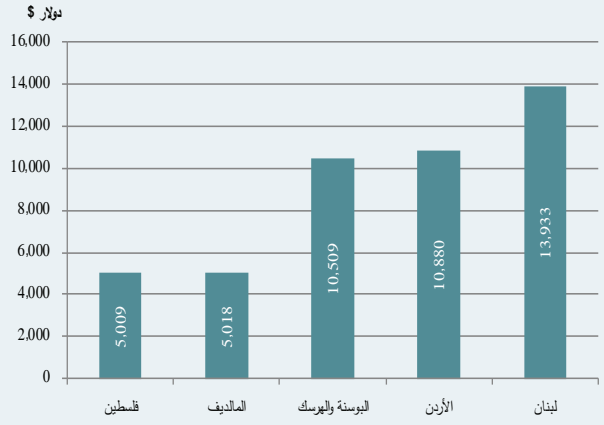
لاحظت الدراسة أولاً أنّ الادّخار الخاص في فلسطين عانى من تذبذب حاد ومن اتجاه تنازلي منذ العام 2003. لا بل أنّ الادّخار كان سالباً في كل سنة من السنوات منذ العام 2009. والادّخار الخاص السالب يعني أنّ القطاع الأهلي يستهلك ادّخارات سابقة عوضاً عن أن يضيف إليها. وتُظهر المقارنات الدولية، مع الدول المجاورة لفلسطين ذات الدخل المشابه، ومع الدول التي تعاني من ظروف اقتصادية وجيوسياسية قريبة من ظروف فلسطين، التدني الكبير للادّخار الفلسطيني الخاص.[2] إذ في حين بلغت نسبة الادّخار الخاص إلى الناتج المحلي الإجمالي 16% في الأردن بين 2013 - 2015، و17% في المالديف، بلغت -7.9% في فلسطين في 2014. وكانت النسبة 17% أيضاً بالمتوسط في دول المينا ذات الدخل المتدني.

حددت الدراسة أنّ هناك 5 أسباب وراء التدني الكبير للادّخار الخاص في فلسطين.

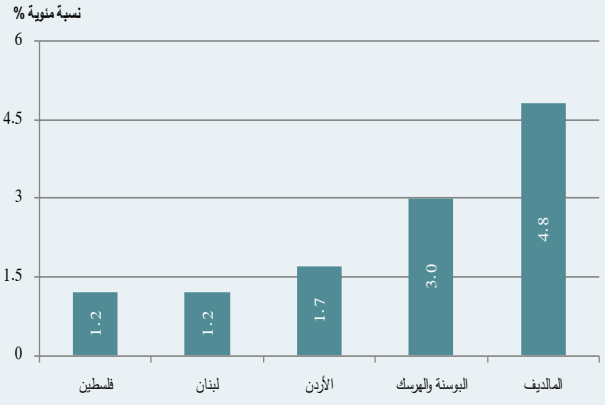
1. تدني مستوى الدخل ومعدّلات النمو. الدول الأغنى غالباً ما تدخر نسبة أعلى من دخلها. وهذا يخلق حلقة دورانية إيجابية: الدخل الأعلى يؤدي إلى ادّخار أعلى ونمو أكبر ودخل أعلى. كان مستوى الدخل في فلسطين الأدنى في العام 2014 بين الدول المقارنة، وكان كذلك أقل من متوسط الدخل في دول المينا ذات الدخل المنخفض. كذلك كان نمو الدخل الكلي ونمو الدخل للفرد أدنى بين الدول المقارنة خلال العقد 2004 - 2014 (انظر الشكلين 1 و2). من ناحية ثانية عانى نمو الدخل من تذبذب مرتفع في فلسطين نظراً لأنّ معظم النمو جاء من المساعدات الرسمية الدولية ومن التحويلات من الخارج (والتي بلغت نسبتها 20% و14% من الناتج المحلي الإجمالي في العام 2014 على التوالي).

2. غياب الاستقرار السياسي وانتشار عدم اليقين. تدلل الدراسات التجريبية على أنّ عدم الاستقرار الاقتصادي وعدم اليقين غالباً ما تؤدي إلى زيادة الادّخار الاحترازي، ولكنّ دراسات أخرى تُشير إلى أنّ عدم الاستقرار السياسي والاضطرابات تؤثران على القيمة المستقبلية للادّخارات مما يحفز الأفراد على الاستهلاك الآني (أي الادّخار الأقل). من ناحية أخرى تُشير الدراسات في الدول الأخرى إلى أنّ الجزء الأكبر من المساعدات والتحويلات من الخارج غالباً ما تذهب إلى الاستهلاك وأنّ أثرها محدود على الادّخار. وفلسطين هي من بين أكثر الدول اعتماداً على المساعدات والتحويلات. على ذلك تستنتج الدراسة أنّ عدم الاستقرار له أثر سلبي على الادّخار الخاص في فلسطين أكثر من الدول الأخرى.

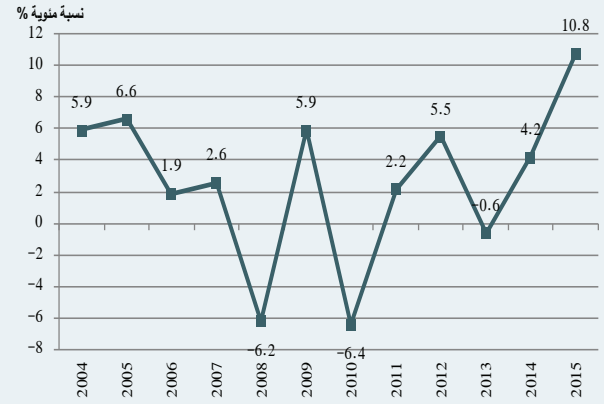
شكل 1: الناتج المحلي الإجمالي للفرد (مكافئ قوة شرائية 2014)



شكل 2: متوسط معدّل النمو السنوي للدخل بالرأس (2004 - 2014 بأسعار 2010 الثابتة)



شكل 3: سعر الفائدة الحقيقي في فلسطين



1 World Bank (2017). West Bank and Gaza Prospects for Growth and Jobs, A General Equilibrium Analysis

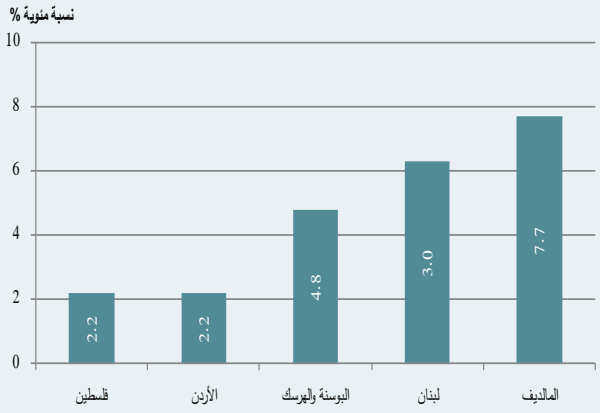
2- يستخدم البحث أداة "Find My Friend" لتحديد الدول المناسبة لمقارنة فلسطين معها. ويتوصل البحث إلى أنّ أقرب الدول، إلى جانب الأردن المجاورة، هي "المالديف" و"البوسنة والهرسك". وتعود الأسباب إلى أنّ المساحة الجغرافية، وتدني نسبة المشاركة في قوة العمل، والاعتمادية المرتفعة على المساعدات والتحويلات الخارجية متشابهة بين فلسطين وهاتين الدولتين.

3. العمق المالي والقيود على الاقتراض. يعبّر العمق المالي عن مقدار تغلغل القطاع المصرفي والأدوات المالية في الاقتصاد. وكلّما ازداد هذا العمق كلّما كان الأثر الإيجابي على الادّخار الخاص أكبر. أيضاً تلعب كمية النقود في الاقتصاد (نسبة النقود العريضة M2 إلى الناتج المحلي) دوراً مهماً في تحفيز الادّخار. أخيراً هناك تأثير توفّر فرص الاقتراض السهل التي تؤثّر سلباً على الادّخار. هذه العوامل الثلاثة تلعب دوراً في تقليص الادّخار الخاص في فلسطين. إذ أنّ انخفاض التغلغل المصرفي وفقدان الأدوات المالية، إلى جانب انخفاض نسبة (M2/GDP) إلى 18% في فلسطين تقريباً مقارنة مع 60% في البوسنة والهرسك وفي المالديف، والتوسّع في فرص الإقراض كلّها لها آثار سلبية على الادّخار.

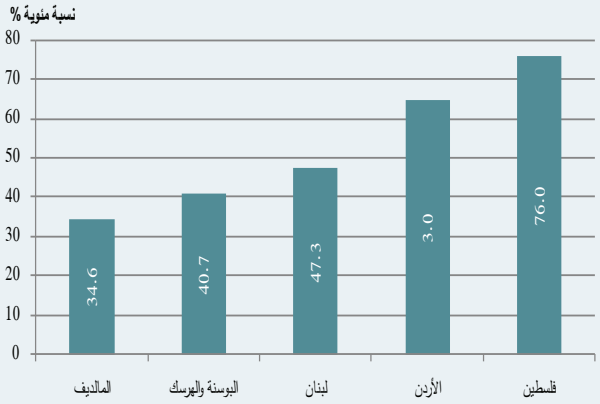
4. معدّل الفائدة على الودائع. يُعاني سعر الفائدة الحقيقي (أي سعر الفائدة الاسمي مطروحاً منه أثر التضخم) من تذبذب شديد في فلسطين. إذ انتقل من - 6% في العام 2010 إلى + 10.8% في 2015 مثلا (الشكل 3). وكان متوسط معدّل الفائدة الحقيقي خلال العقد 2004 - 2014 الأدنى بين الدول المقارنة (الشكل 4). ويعود هذا إلى أنّ متوسط الفوائد على الودائع كانت الأدنى في فلسطين خلال العقد (1% مقارنة مع نحو 10% في المالديف)، في حين أنّ متوسط الفوائد على الإقراض في فلسطين كانت مشابهة تقريباً لما كانت عليه في الدول المقارنة (نحو 7% في السنوات الخمس الماضية). وتدني سعر الفوائد على الودائع يفسّر جزءاً من أسباب تدني الادّخار.

5. البنية الديمغرافية ومساهمة المرأة في سوق العمل. كلّما ارتفعت نسبة السكان في سن العمل إلى إجمالي السكّان كان أثر ذلك إيجابياً على الادّخار الخاص. وهذه النسبة هي الأدنى في فلسطين (وفي العراق أيضاً) بين دول المينا (56.7% مقارنة مع 68% بالمتوسط في دول المينا). وهو ما ينعكس في ارتفاع نسبة الاعتمادية العمرية (نسبة من أعمارهم أقل من 15 سنة إلى السكان في سن العمل) في فلسطين كما يوضح الشكل 5. ومعدّل الخصوبة هو الأعلى في فلسطين بين دول المينا (4.2 ولادة لكل امرأة) وهو أيضاً ما يرفع من نسبة الاعتمادية. أخيراً فإنّ مساهمة المرأة في سوق العمل متدنية في فلسطين (الشكل 6). وكل هذه العوامل تساهم في تفسير الأسباب وراء الانخفاض في الادّخار الخاص.

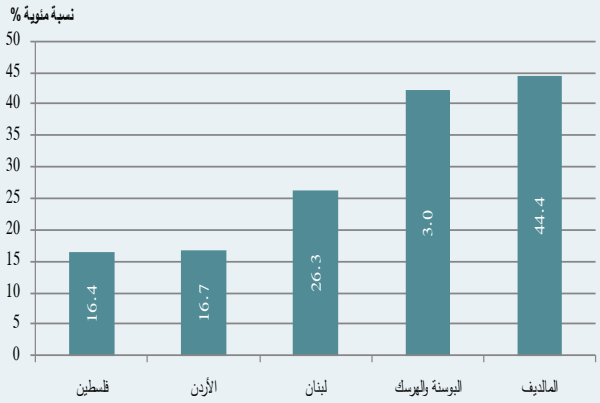
شكل 4: متوسط معدّل الفائدة الحقيقي (2004 - 2014)



شكل 5: نسبة الاعتمادية العمرية



شكل 6: مساهمة الإناث في سوق العمل (% إلى السكان في سن العمل)



7- الأسعار والتضخّم[1]

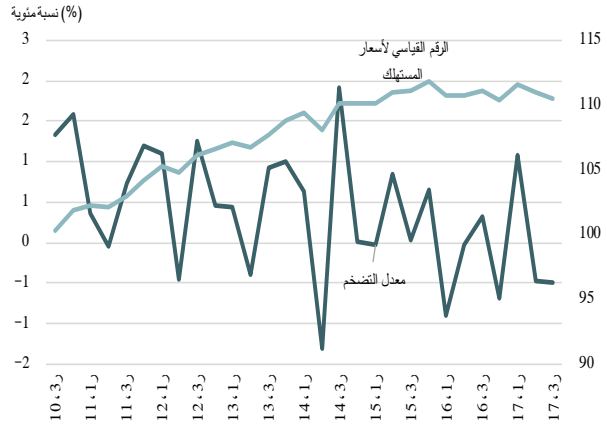
يقيس الرقم القياسي لأسعار المستهلك أسعار مجموعة مختارة من السلع والخدمات الأساسية التي تعكس نمط الاستهلاك الوسطي للعائلات في الاقتصاد (ومجموعة هذه السلع والخدمات يُطلق عليها اسم «سلّة الاستهلاك»). ومعدّل التضخم هو معدّل الارتفاع في هذا الرقم القياسي بين تاريخين محددين. ويعبر معدّل التضخم عن التغير في القوّة الشرائية للدخل. إذ بافتراض ثبات الأجور والرواتب الاسمية، فإنّ تضخم الأسعار بمقدار 10% في السنة يعني أنّ القوّة الشرائية للدخول انخفضت بنفس النسبة.

يبين الشكل 7-1 منحيين، يصور الأول تطوّر الرقم القياسي لأسعار المستهلك (على المحور الأيمن)، انطلاقاً من قيمته في سنة الأساس 2010 = 100. أمّا المنحنى الثاني فيقيس (على المحور الأيسر) التبدل المئوي في الرقم القياسي لأسعار المستهلك في كل ربع سنة مقارنة مع الربع السابق عليه، أي معدّل التضخم في كل ربع سنة. وصل الرقم القياسي لأسعار المستهلك في الربع الثالث 2017 إلى 110.46 مقارنة مع 111.00 في الربع الثاني 2017. أي أنّ معدّل التضخم بين الربعين الثالث 2017 والثاني 2017 كان سالباً (انخفاض في الأسعار) بمقدار 0.49% وجاء هذا الانخفاض نتيجة انخفاض أسعار مجموعة المواد الغذائية والمشروبات المرطبة بمقدار 0.88%، وأسعار مجموعة خدمات التعليم بمقدار 0.81%، وأسعار مجموعة المسكن ومستلزماته بمقدار 0.68%. كذلك شهد الربع الثالث 2017 تضخماً سالباً مقداره 0.58% بالمقارنة مع الربع المناظر 2016.

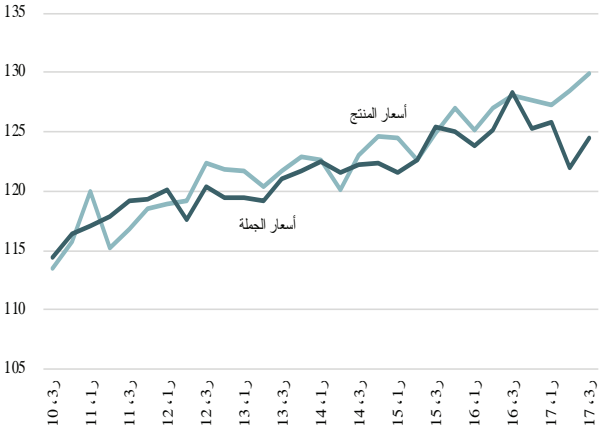
أسعار الجملة وأسعار المنتج

ارتفع الرقم القياسي لأسعار الجملة (سعر البيع إلى تجار التجزئة) بنسبة 2.06% بين الربعين الثالث 2017 والثاني 2017، ونتج هذا عن ارتفاع أسعار الجملة للسلع المحلية بنسبة 3.22%، كما سجّلت أسعار الجملة للسلع المستوردة ارتفاعاً طفيفاً نسبته 0.08%. أمّا أسعار الجملة حسب المجموعات، فقد ارتفع الرقم القياسي لكل من الزراعة والصناعات التحويلية مقابل انخفاضه لكل من صيد الأسماك والجمبري والتعدين واستغلال المحاجر. بالمقابل ارتفع الرقم القياسي لأسعار المنتج (الأسعار التي يتلقّاها المنتجون المحلّيون) بنسبة 1.16% بين الربعين، ونتج هذا الارتفاع عن ارتفاع أسعار المنتج للسلع المنتجة والمستهلكة محلياً بنسبة 1.25%، وأسعار المنتج للسلع المنتجة محلياً ومصدرة للخارج بنسبة 0.40% (انظر الشكل 7-2).

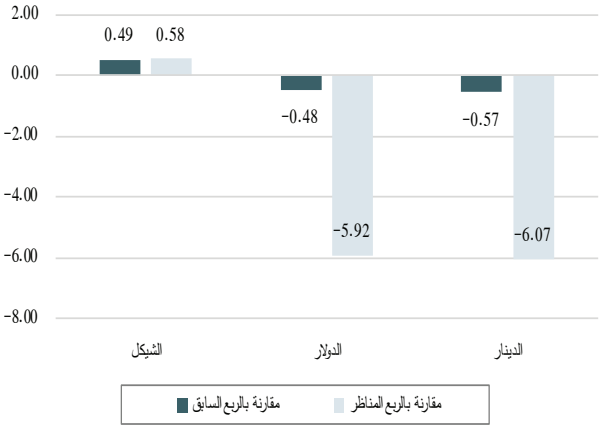
شكل 7-1: تطوّر الرقم القياسي لأسعار المستهلك (سنة الأساس 2010) ومعدّل التضخم (%)



شكل 7-2: تطوّر الرقم القياسي لأسعار الجملة وأسعار المنتج (سنة الأساس 2007)



شكل 7-3: تطور القوة الشرائية بالعملات المختلفة خلال الربع الثالث 2017 (نسبة مئوية)



1- مصدر الأرقام في هذا القسم: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2017. مسوح الأرقام القياسية، 2010 - 2017. بالتعاون مع سلطة النقد الفلسطينية لاحتساب القوّة الشرائية.

الأسعار والقوة الشرائية

القوة الشرائية هي «القدرة على شراء السلع والخدمات باستخدام ما يملكه الفرد من موارد. وهي تعتمد على دخل المستهلك وعلى التغير في معدّل الأسعار. أمّا عند وجود تباين بين عملة الدخل وعملة الإنفاق فإنّ القوة الشرائية تعتمد أيضاً على تطوّر سعر الصرف بين العملتين.

القوة الشرائية للشيكل: يقيس معدّل التضخم في الاقتصاد تطوّر القوة الشرائية للأفراد الذين يتلقون رواتبهم بالشيكل وينفقون كامل دخلهم بهذه العملة بافتراض ثبات القيمة الاسمية للدخل. أيّ أنّ تطوّر القوة الشرائية بهذه العملة يتعادل مع معدّل تضخم الأسعار ويعاكسها بالاتجاه خلال نفس الفترة. تُشير البيانات كما ذكرنا سابقاً إلى انخفاض مؤشر أسعار المستهلك بنحو 0.49% خلال الربع الثالث 2017 مقارنة بالربع السابق وبنحو 0.58% مقارنة بالربع المناظر، وهو ما يعني ارتفاع القوة الشرائية لعملة الشيكل بنفس المعدّلات خلال الفترتين.

القوّة الشرائية للدولار الأمريكي والدينار الأردني: عند وجود تباين بين عملة الدخل وعملة الإنفاق فإنّ التبدّل في القوة الشرائية يُقاس بالتغير في سعر الصرف بين العملتين مطروحاً منه التبدّل في معدّل الأسعار (التضخم في عملة الإنفاق). شهد الربع الثالث 2017 هبوطاً في قيمة الدولار مقابل الشيكل بنحو 0.97%، و6.51% مقارنة مع الربع السابق والمناظر على الترتيب. بالمقابل تراجع معدّل التضخم بنحو 0.49% و0.58% خلال نفس الفترة. وبناءً على ذلك فإنّ القوة الشرائية للأفراد الذين يتلقون رواتبهم بالدولار وينفقون كامل مصروفاتهم بالشيكل تراجعت خلال هذا الربع بنحو 0.48% و5.92%خلال نفس فترة المقارنة. ونظراً لارتباط الدينار الأردني مع الدولار الأمريكي بسعر صرف ثابت فقد شهدت القوة الشرائية للدينار نفس التطوّرات التي شهدها الدولار تقريباً (انظر الشكل 7-3).

صندوق 7 - أثر قيد السيولة على تعليم أبناء وبنات العائلات العربية في إسرائيل

نشر «بنك إسرائيل» مؤخراً دراسة بعنوان «قيود السيولة ورأس المال البشري: أثر سياسة الرفاه على العائلات العربية في إسرائيل». وتهدف الدراسة إلى ملاحقة تأثير الارتفاع في التعويضات الاجتماعية الخاصّة بالأطفال على التحاق التلاميذ بالمدارس ومراكمة رأس المال البشري في أوساط العائلات العربية في إسرائيل. [1]

من المثبت نظرياً أنّ عدم كفاية الاستثمار في رأس المال البشري هو إحدى القنوات التي يؤثّر فيها الفقر سلباً على النمو الاقتصادي. ويُعزى السبب في نقص هذا الاستثمار إلى نقص السيولة لدى العائلات الفقيرة، وهو ما يجبرها على تشغيل أبنائها، على الرغم من أنّ العائد على التعليم في المدى الطويل يفوق العائد الحالي على العمل.

لعبت التعويضات الاجتماعية للعائلات الموسعة في إسرائيل دوراً مهماً في إعادة توزيع الدخل في المجتمع. وكانت العائلات التي خدم أربابها في الجيش فقط تحصل على تعويضات إضافية مقابل كل طفل لديها، أيّ أنّ العائلات العربية كانت مستثناة عملياً من هذه التعويضات الإضافية، على الرغم من أنّ 53% من العائلات العربية في إسرائيل صنّفت على أنّها فقيرة في العام 2014 مقابل 19% فقط كمتوسط عام في إسرائيل.

قررت الحكومة الإسرائيلية في العام 1992، زيادة التعويضات التي تدفع للعائلات العربية الكبيرة أيضاً وبشكل تدريجي بدءاً من نهاية العام 1994 حتى تتطابق في العام 1997 مع تعويضات الأطفال التي تتلقاها عائلات من خدموا بالجيش. وهذه الزيادة في التعويضات استحقتها العائلات التي لديها 4 أطفال على الأقل من سن 17 سنة فما دون.

يوضح الجدول 1 نسبة الزيادة التي طرأت على التعويضات الاجتماعية للأطفال بين العام 1993 و1997. ويُستفاد من الجدول أنّ الزيادة المهمة انحصرت بالعائلات التي لديها 4 أطفال فأكثر(حتى سن 17 سنة)، وأنّ نسبة الزيادة الأعلى كانت من نصيب العائلات التي لديها 4 أطفال، حيث ارتفعت قيمة التعويض السنوي لكل طفل لديهم على معدّل 32% بين 1993 و1997 ووصلت إلى ما يعادل 199 دولار.

الجدول 1: التعويض الشهري للعائلات التي لم يخدم أربابها في الجيش (تعويض لكل طفل، بأسعار 1993 الثابتة، دولار)

عدد الاطفال	1993	1997	الزيادة %
1	65	65	0
2	65	65	0
3	82	98	8
4	82	199	32
5	82	167	24
6	82	184	28
7	82	172	25

Shay Tsur (2017): Liquidity Constraints and Human Capital: The Impact of Welfare Policy on Arab Families in Israel. Bank of Israel, Discussion Paper No. 2017.01.

ولتحقيق أهداف البحث قامت الدراسة بمقارنة نسبة الالتحاق بالمدارس لأبناء وبنات مجموعتين من العائلات العربية، تلك التي استفادت من زيادة التعويضات الاجتماعية وتلك التي لم تستفد كثيراً (العائلات ذات 3 أطفال فقط بأعمار 0 - 17 سنة). أمّا بالنسبة للأبناء والبنات موضوع المقارنة فهم فقط أولئك الذين تتراوح أعمارهم بين 16 و17 سنة لدى هذه العائلات (نظراً لأنّ التعليم إلزامي في إسرائيل حتى سن 15 سنة).

توصلت الدراسة، على ضوء التحليل الإحصائي المفصّل للأرقام المستخلصة من مسوح القوى العاملة قبل وبعد 1994 إلى أنّ زيادة المساعدات الاجتماعية المباشرة ساهمت في تخفيف أثر قيد السيولة لدى العائلات العربية الفقيرة ورفعت من مراكمة رأس المال

1 Shay Tsur (2017): Liquidity Constraints and Human Capital: The Impact of Welfare Policy on Arab Families in Israel. Bank of Israel, Discussion Paper No. 2017.01. http://www.boi.org.il/en/Research/DiscussionPapers1/dp201701e.pdf

البشري. وتوصلت إلى تقدير كمي بأنّ التعويضات للعائلات ذات 4 أطفال (0 - 17 سنة) أدّى إلى زيادة التحاق الشبان (ذكوراً وإناثاً ذوي أعمار 16 - 17 سنة) بالتعليم بنسبة 8% مقارنة مع العائلات ذات 3 أطفال. وتوزعت هذه الزيادة بين 6% للأولاد و11% للبنات. واعتماداً على أن الزيادة في التعويضات للعائلات المستفيدة بلغت بالمتوسط نحو 4% من الدخل الإجمالي لتلك العائلات، استنتجت الدراسة أنّ كل زيادة بمقدار 1% في دخل العائلات المعنية تؤدي إلى ارتفاع بمقدار نقطتين مئويتين في التحاق الفتيات بالمدارس.

جاء الارتفاع في عدد البنات الملتحقات بالتعليم من انخفاض نسبة العاملات منهن (من 2.8% إلى الصفر تقريباً)، ولكنّ النسبة الأكبر (5/4) جاءت من الفتيات اللواتي لم يكن يعملن أو يدرسن. وأمّا بالنسبة للذكور فلم يظهر هناك أيّ أثر لزيادة التعويضات على عمل (تشغيل) الأولاد. وتقدّم الدراسة تفسيرين لسبب تباين النتائج بين الأولاد والبنات. الأول، أنّ العائد على التعليم عند الذكور العرب في إسرائيل لم يتجاوز 4% مقارنة مع 10% عند الإناث العربيات. وهذا الفرق يعني أنّ التعليم أقل جاذبية بالنسبة للذكور منه عند الإناث. التفسير الثاني، أنّ الارتفاع المتوسط في دخل العائلة (دائماً ذات 4 أطفال ممن يستحقون المساعدات) بتأثير المساعدات بلغ 8% وهذا أقل من أن يعوض الدخل من عمل الذكور الذي يبلغ 30% من متوسط دخل العائلة، مقارنة بعمل الإناث الذي يعادل 20% فقط.

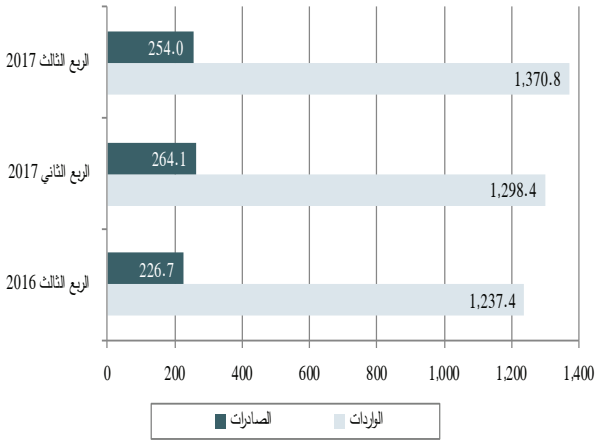
أخيراً تشير الدراسة إلى أنّ النتائج التي توصلت لها هي على أفق المدى القصير. وأنّ هذه النتائج لا تتعارض مع الفرضيات «المالثوسية» (نسبة الى الإقتصادي الإنكليزي توماس مالثوس) على المدى الطويل، والتي تقترح أنّ ارتفاع التعويضات الاجتماعية المرتبطة بعدد الأطفال، يمكن أن يؤدّي إلى ارتفاع الخصوبة وانخفاض حوافز العمل لدى أفراد العائلة.

8- التجارة الخارجية[1]

الميزان التجاري

بلغت قيمة الواردات السلعية «المرصودة»[2] في الربع الثالث 2017 نحو 1,370.9 مليون دولار، حيث ارتفعت بنسبة 6% عن الربع السابق، كما ارتفعت بنسبة 11% عن الربع المناظر من العام السابق. أمّا الصادرات السلعية المرصودة فقد شكلت 19% فقط من قيمة الواردات، وقد انخفضت بنسبة 4% مقارنة مع الربع السابق بينما ارتفعت بنسبة 12% مقارنة بالربع المناظر. والفارق بين الصادرات والواردات يمثل العجز في الميزان التجاري السلعي (للسلع «المرصودة») والذي بلغ 1,116.9 مليون دولار. ولقد تحسن هذا العجز بشكل طفيف نتيجة الفائض في ميزان تبادل الخدمات مع إسرائيل الذي بلغ 7.0 مليون دولار (انظر الشكلين 8-1 و8-2).

شكل 8-1: صادرات وواردات السلع المرصودة (مليون دولار)



ميزان المدفوعات

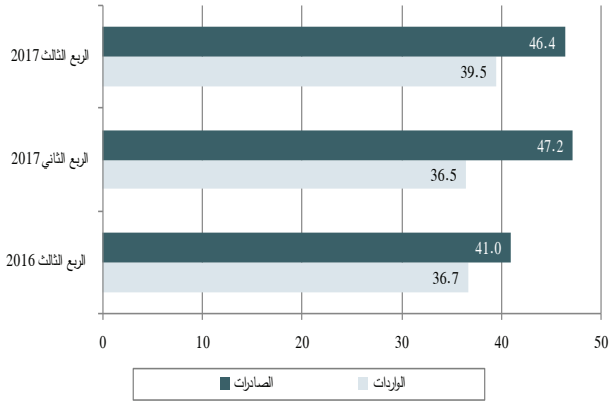
الحساب الجاري في ميزان المدفوعات هو صافي التراكم في ثلاثة موازين فرعية هي 1) الميزان التجاري، أو صافي قيمة الصادرات والواردات من السلع والخدمات. 2) ميزان الدخل، أو صافي تحويلات دخل عوامل الإنتاج، مثل تحويلات دخل العمال العاملين في إسرائيل والخارج. 3) ميزان التحويلات الجارية، مثل المساعدات الدولية للحكومة والتحويلات الخاصّة.

بلغ عجز الحساب الجاري الفلسطيني (وهو أيضاً ما يطلق عليه اسم عجز ميزان المدفوعات) 443.7 مليون دولار في الربع الثالث 2017، وهو ما يعادل 11.9% من الناتج المحلي

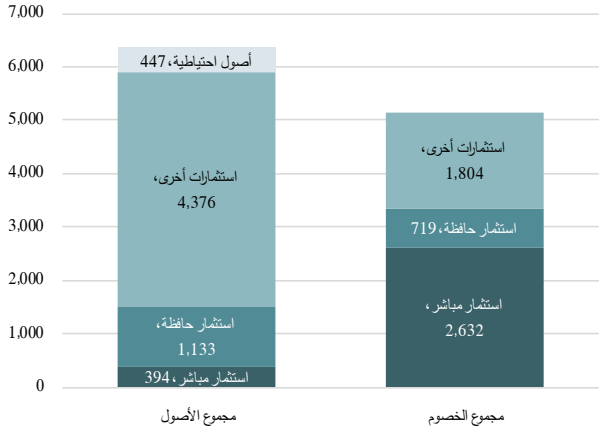
1- مصدر الأرقام في هذا القسم: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني 2017، إحصاءات التجارة الخارجية المرصودة. والجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني وسلطة النقد الفلسطينية 2017، النتائج الأولية لميزان المدفوعات الفلسطيني الربع الثالث 2017.

2- . التجارة السلعية المرصودة هي أرقام التجارة المسجّلة في فواتير المقاصة (للتجارة مع إسرائيل) والبيانات الجمركية (التجارة المباشرة مع العالم الخارجي). يُضاف إلى ذلك أرقام التجارة بالمواد الزراعية (التي تقوم وزارة الزراعة بتسجيلها). أرقام التجارة المرصودة هي أدنى بشكل ملحوظ من الأرقام الفعلية للتجارة الخارجية الفلسطينية. تقديرات الأرقام الفعلية يتم وضعها في ميزان المدفوعات الفلسطيني.

شكل 8-2: صادرات وواردات الخدمات المرصودة مع إسرائيل
(مليون دولار)



شكل 8-3: رصيد الاستثمارات الدولية (في نهاية الربع الثالث 2017) (مليون دولار)



الإجمالي بالأسعار الجارية. جاء عجز الميزان الجاري نتيجة عجز في الميزان التجاري (1,419.3 مليون)، مقابل فائض في ميزان الدخل (تولّد أساساً من تعويضات العاملين في إسرائيل) بمقدار 558.6 مليون، وفائض في ميزان التحويلات بمقدار 417.0 مليون دولار (انظر جدول 8-1)

جرى تمويل عجز الميزان الجاري هذا من الحساب الرأسمالي والمالي، الذي وفّر مبلغ 278.6 مليون دولار. ومن الضروري الانتباه إلى أنّ هذا البند (الحساب الرأسمالي والحساب المالي) يمثّل دينا على الاقتصاد الوطني، طالما كانت قيمته موجبة.

جدول 8-1: ميزان المدفوعات الفلسطيني*
(مليون دولار)

	الربع الثالث 2016	الربع الأول 2017	الربع الثاني 2017	الربع الثالث 2017
1. الميزان التجاري للسلع والخدمات**	(1,310.2)	(1,271.8)	(1,296.5)	(1,419.3)
- صافي السلع	(1,080.6)	(1,050.2)	(1,071.6)	(1,171.4)
- صافي الخدمات	(229.6)	(221.6)	(224.9)	(247.9)
2. ميزان الدخل	479.6	470.3	418.7	558.6
3. ميزان التحويلات الجارية	359.1	476.2	386.7	417.0
4 الحساب الجاري (1+2+3)	(471.5)	(325.3)	(491.1)	(443.7)
5. صافي الحساب الرأسمالي والمالي	466.9	207.5	595.7	278.6
6. صافي السهو والخطأ**	4.6	117.8	(104.6)	165.1

* البيانات باستثناء الجزء من محافظة القدس الذي ضمته إسرائيل عام 1967.

** تم احتساب قيمة التمويل الاستثنائي في صافي السهو والخطأ.

الاستثمارات الدولية

بلغت قيمة الأصول الخارجية للاقتصاد الفلسطيني نهاية الربع الثالث 2017 نحو 6,350 مليون دولار. وشكّل الاستثمار المباشر في الخارج 6% منها، واستثمارات الحافظة 18%. بالمقابل، بلغ إجمالي أرصدة الخصوم على الاقتصاد حوالي 5,155 مليون دولار، شكل الاستثمار المباشر 51% منها.

يعبّر الفارق بين الأصول والخصوم على أنّ المقيمين في فلسطين «يستثمرون» 1,195مليون دولار في الخارج أكثر مما «يستثمر» غير المقيمين في فلسطين. ولكن يتوجب الانتباه إلى أنّ جزءاً كبيراً من الأصول (62.5%) هو عبارة عن إيداعات نقدية (غالبا من المصارف المحلية) في البنوك الخارجية، وهذه الإيداعات ليست استثمارات بالمعنى المعروف للاستثمار. وإذا ما أخذنا الاستثمارات المباشرة فقط بعين الاعتبار فإن الأرقام تشير إلى أنّ استثمارات غير المقيمين المباشرة المنفذة في فلسطين تزيد على الاستثمارات المباشرة الخارجية للمقيمين في الضفة والقطاع الفلسطينيين بمقدار 2,238مليون دولار (انظر الشكل 8-3).

تعاريف ومفاهيم اقتصادية:

ضريبة القيمة المضافة Value-Added Tax, VAT

كانت فرنسا أول دولة في العالم تطبق ضريبة القيمة المضافة في العام 1954، على الرغم من أنّ فكرة هذه الضريبة والإطار النظري لها تم وضعه من قبل اقتصادي ألماني يدعى فون سيمنس في العام 1918. ولقد حازت ضريبة القيمة المضافة على قبول كبير وسريع نسبياً من قبل الحكومات المختلفة وهي اليوم موضع التطبيق في أكثر من 130 دولة في أنحاء العالم (الولايات المتحدة ليست من بينها).

ضريبة القيمة المضافة هي نوع من أنواع «ضرائب المبيعات» (Sales Taxes)، ولكنّها تختلف عن ضرائب المبيعات التقليدية بأمرين: أنّها تفرض فقط على القيمة المضافة في السلع والخدمات، وأنّ تحصيلها يتم تدريجياً خلال مراحل الإنتاج وليس دفعة واحدة عند بيع السلعة أو الخدمة إلى المستهلك النهائي.

مزايا ضريبة القيمة المضافة

تعود جاذبية هذه الضريبة وانتشار تطبيقها في الدول الغنية والفقيرة على حد سواء، إلى مزاياها العملية مقارنة بأنواع الضرائب الأخرى. ومن أبرز هذه المزايا التالي:

- أنّها فعالة للغاية، مقارنة بالضرائب الأخرى، بالعلاقة مع نسبة تكاليفها إلى إجمالي الإيراد المتحقق منها. وهذه الفعالية هي السبب وراء اطلاق صفة «ماكينة نقود» على هذه الضريبة.
- أنّ الهيكل الإداري اللازم لتطبيقها بسيط نسبياً، وتطبيقها لا يحتاج إلى كم كبير من المعلومات المسبقة، وأنّ تغيير (رفع غالباً) معدّلها لا يقتضي تشريعات معقّدة أو تبديل في هيكلية وآلية التطبيق.
- احتوائها على آلية للرقابة الذاتية، إذ أنّ من مصلحة كل عميل في سلسلة الإنتاج والتسويق أن يلتزم الآخرون بأدائها، كما سنرى عند مراجعة طريقة حساب وتسديد الضريبة لاحقاً.
- أنّ تأثيرها المباشر متركز على الاستهلاك وليس على الادّخار والإنتاج، وهي لا تؤثر سلباً على التصدير لأنّ الصادرات معفاة منها، في حين أنّها تطبق على الواردات.
- أخيراً أنّها مرنة، إذ يمكن أن تطبقها بمعدّل موحد على القيمة المضافة لكافة السلع والخدمات في الاقتصاد (كما هو الحال في فلسطين والدنمارك على سبيل المثال) أو بمعدّلات مختلفة على السلع والنشاطات المختلفة (تفرض المانيا والسويد معدّلات ض. ق. م. متدنية على المواد الغذائية والصحف والكتب، كما أنّ الخضروات والفاكهة والشحن البحري والجوي وإيجارات المساكن معفاة من هذه الضريبة في إسرائيل).

في مقابل هذه المزايا تعاني ضريبة القيمة المضافة من مثلب كبير ومهم، أنّها ضريبة «تراجعية» (Regressive)، إذ يتحمل الفقراء عبئها أكثر من الأغنياء، نظراً لأنّ معدّلاتها واحدة على استهلاك الطرفين، ولأنّ الفقراء يخصصون نسبة أعلى من دخلهم للاستهلاك مقارنة بالأغنياء.

طريقة حساب وتسديد ضريبة القيمة المضافة

لنفترض أن قطعة المفروشات تمر بأربع مراحل في عملية الإنتاج والتسويق، وأن ضريبة القيمة المضافة موحدة وتبلغ 10%. يعبر السطر الأول في الجدول 1 عن مرحلة نشر وتشذيب الخشب في الغابة ويفترض أن القيمة المضافة للمواد الأولية والعمل في هذه المرحلة تبلغ 50 يورو. صاحب الغابة سوف يبيع الخشب الى مصنع المفروشات بمبلغ 55 (50 هي قيمة القيمة المضافة في الخشب المشذب و5 هي ضريبة الـ 10% على القيمة المضافة)، ويقوم بالاحتفاظ بمبلغ القيمة المضافة وتحويل 5 يورو الى مصلحة الضرائب. لنفترض أن مصنع المفروشات أضاف قيمة على الأخشاب تعادل 70 يورو، وهو ما يعني أن إجمالي القيمة المضافة على قطعة المفروشات باتت 120 الآن، وهو ما يعادل سعرها قبل الضريبة. سعر البيع بعد الضريبة يبلغ اذن 132 (بعد اضافة 12 يورو أو 10% من القيمة المضافة الكلية). حالما يبيع مصنع المفروشات قطعة الأثاث الى تاجر الجملة، فانه يحتفظ بمبلغ 5 يورو منها (يسترد الضريبة التي دفعها الى مالك الغابة) ويحول المتبقي من مبلغ الضريبة (7 يورو) إلى مصلحة الضرائب. وتستمر العملية على هذا المنوال في كل مرحلة من مراحل الإنتاج والتسويق مهما تعددت المراحل. لاحظ أولاً، أنّ القيمة المضافة في كل مرحلة تعادل الفرق بين ما يحصل عليه المصنع أو التاجر عند بيع السلعة وبين ما يدفعه عند شرائها (صافي من الضرائب في الحالتين). لا حظ ثانياً أنّ إجمالي المبلغ الذي يتم تحويله إلى مصلحة الضرائب في المراحل المختلفة يعادل 20، وهو يطابق نسبة 10% من إجمالي القيمة المضافة النهائية في قطعة المفروشات. واضح من الجدول أيضا أن كامل قيمة الضريبة يتم تسديدها من المستهلك النهائي للسلعة أو الخدمة.

من الجدير الآن اضافة ملاحظتين: أولاً، في حال كانت قيمة ض. ق. م. التي دفعها التاجر عند شراء المدخلات أكبر من الضريبة

جدول 1: مثال افتراضي لطريقة حساب وتسديد ضريبة القيمة المضافة خلال مراحل الإنتاج والتسويق المختلفة

	سعر الشراء (مع الضريبة)	سعر الشراء (بدون الضريبة)	القيمة المضافة في مرحلة الإنتاج = قيمة العمل والمواد المضافة	سعر البيع قبل الضريبة = القيمة المضافة الكلية	ضريبة القيمة المضافة الكلية = 10% من القيمة المضافة الكلية	سعر البيع (مع الضريبة)	الضريبة المدفوعة الى مصلحة الضرائب
مالك الغابة (أخشاب)	0	0	50	50	5	55	5
مصنع المفروشات	55	50	70	120	12	132	7 = 5 - 12
تاجر الجملة	132	120	30	150	15	165	3 = 12 - 15
تاجر المفرق	165	150	50	200	20	220	5 = 15 - 20
المجموع (المستهلك)	220						20

جدول 2: مقارنة بين معدّلات ض. ق. م. وإيرادات ض. ق. م. والضرائب الكلية وكفاءة التحصيل (C) في دول مختارة (متوسط 2010 - 2015)

	الاستهلاك (٪ من ن. م. ا.)	معدّل ض. ق. م. ٪	حد الاعفاء (دولار)	ايراد كافة الضرائب (٪ من ن. م. ا.)	ايراد ض. ق. م. (٪ من ن. م. ا.)	كفاءة التحصيل (C-Efficiency) (النسبة الفعلية من الاستهلاك التي تجبى عليها ض. ق. م)
نيجيريا	82.8	5		7.3	0.1	0.02
النروج	62.8	25	8,192	30.8	7.8	0.50
اندونيسيا	67.6	10	65,966	11.9	3.7	0.55
كندا	76.8	5	26,951	25.6	3.9	1.00
الجزائر	59.1	17	1,420	31.8	3.5	0.35
لبنان	103.2	10	33,167	14.0	4.6	0.45
الأردن	106.2	16	14,104	16.5	10.4	0.61
سنغافورة	46.8	7	652,204	13.9	2.5	0.77
اليابان	81.3	5	84,094		2.8	0.69
نيوزيلندا	75.5	15	28,478	28.3	9.7	0.86
متوسط	76.2	11.5		20.0	4.9	0.58

IMF (2016): https://www.imf.org/external/np/pp/eng/2016/102616.pdf

التي حصل عليها عند بيع البضاعة (أي إذا حدث وكانت القيمة المضافة سالبة، أو قام التاجر بالبيع بخسارة، أو لم يتمكن من بيع البضاعة)، يحق للتاجر استرجاع الفارق بين الضريبة التي دفعها عند الشراء والتي حصل عليها عند البيع. ويطلق على المبالغ هذه التي يتوجب على مصلحة الضرائب إعادتها إلى المكلفين اسم «إرجاعات ضريبية». ثانياً، أنّ ضريبة القيمة المضافة على الواردات يتم فرضها واستقطاعها كاملة مرة واحدة، وليس بالتدريج كما هو الحال بالنسبة للإنتاج المحلي.

إيرادات ضرائب القيمة المضافة يلخص الجدول 2 بعض المعلومات الأساسية عن ض. ق. م. في دول مختاره. ويلاحظ من الجدول أنّ حصّة إيرادات ض. ق. م. من إجمالي الإيرادات الضريبة مرتفعة في معظم الدول، الغنية منها والفقيرة. على سبيل المثال، يبلغ إجمالي الإيراد الضريبي في الأردن 16.5% من الناتج المحلي الإجمالي وأكثر من 60% من هذه الضرائب جاءت من ضريبة القيمة المضافة. والأمر مشابه أيضاً في دولة مثل نيوزيلندا.

وبشكل عام يعتمد الإيراد الذي يمكن أن يتحقق من ضريبة القيمة المضافة على أربعة عوامل:

- معدّل ضريبة القيمة المضافة، ويتباين هذا بشكل كبير بين الدول، ويتراوح بين 5% و25% بين الدول المذكورة في الجدول 2.
- القاعدة الضريبية لضريبة القيمة المضافة، أيّ حصّة الاستهلاك من الناتج المحلي الإجمالي، والتي تتراوح بين 59% في الجزائر و106% في الأردن.
- كفاءة التحصيل (C-Efficiency): النسبة الفعلية من الاستهلاك التي تجبى عليها ض. ق. م، سواء بسبب الإعفاءات أو التهرب. لاحظ مدى تدني هذه النسبة في نيجيريا وارتفاعها في كندا.
- الحد الأقصى للإعفاء: تقوم الدول بإعفاء الأعمال التي يقل رأس المال الدائر فيها عن حد معين من مسك حسابات لضريبة القيمة المضافة، ويختلف هذا السقف بشكل كبير بين الدول كما يوضح الجدول 2. وتبلغ قيمة هذا السقف نحو 10,000 يورو في السنة في معظم دول أوروبا.

ضريبة القيمة المضافة في فلسطين

أعطى بروتوكول باريس، وهو الإطار الاقتصادي لاتفاقيات أوسلو بين إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية، صلاحية تحديد معدّل ضريبة القيمة المضافة إلى السلطة الفلسطينية، على أن لا يقل هذا المعدّل عن نقطتين مئويتين عن مستواه في إسرائيل، وأن يكون معدّل الضريبة موحداً على مختلف السلع والخدمات. حافظت السلطة الفلسطينية على معدّل لهذه الضريبة أدنى بنقطتين مئويتين عن مستواها في إسرائيل منذ تأسيسها وحتّى مطلع تشرين أول 2015. إذ قامت إسرائيل عندها بتخفيض معدّل الضريبة من 18% إلى 17% في حين حافظت الحكومة الفلسطينية على معدّل 16% دون تغيير. بلغ صافي إيراد ضريبة القيمة المضافة في فلسطين 3,493 مليون شيكل في العام 2016. ولقد تمّ جباية نحو ربع هذا المبلغ بشكل مباشر، في حين جاءت الأرباع الثلاثة المتبقية من إيرادات المقاصة (جباية إسرائيل لصالح الحكومة الفلسطينية). يلخّص الجدول 3 إيراد الضريبة ونسبته إلى عدد من المتغيرات الأساسية. ومن الملفت للنظر أنّ حصّة إيراد ض. ق. م. إلى إجمالي الإيرادات الضريبية بلغ 30% في العام 2016 مقارنة مع 34% قبل عقد من الزمن. ويعود هذا إلى التحسن الذي طرأ في فرض وجباية ضرائب الدخل من جهة، وإلى انخفاض إيرادات ضريبة القيمة المضافة عقب الانفصال الإداري الذي حدث بين الضفة الغربية وقطاع غزة في حزيران 2007. (نسبة إيراد ض. ق. م. إلى ن. م. إ. = 7% في 2009)

جدول 3: إيرادات ضريبة القيمة المضافة في فلسطين 2016 (مليون شيكل)

صافي إيرادات ضريبة القيمة المضافة (أساس التزام)	3,493
• تحصيل مباشر	925
• تحصيل غير مباشر (مقاصة)	2,686
• إرجاعات ضريبية*	118 -
- نسبة إيرادات ض. ق. م. إلى صافي الإيرادات العامة	%26
- نسبة إيرادات ض. ق. م. إلى إجمالي الإيرادات الضريبية	%30
- نسبة إيرادات ض. ق. م. إلى إجمالي النفقات الجارية	%21
- نسبة إيرادات ض. ق. م. إلى الناتج المحلي الإجمالي الجاري	%7

* الإرجاعات الضريبية هنا تشتمل على إرجاعات ضريبة القيمة المضافة وضريبة الشراء
المصدر: وزارة المالية، التقارير المالية الشهرية للعام 2016: : تفاصيل الإيرادات حسب المصدر (أساس الالتزام)

المؤشرات الاقتصادية الرئيسية في فلسطين 2012 - 2017

المؤشر	2012	2013	2014	2015	2016	2016			2017 [2]		
						الربع الثالث	الربع الرابع	الربع الاول	الربع الثاني	الربع الثالث
السكان (ألف نسمة)										
فلسطين	4,293.3	4,420.5	4,550.4	4,682.5	4,816.5	4,833.5	4,867.4	4,901.2	4,935.2	4,969.4
الضفة الغربية	2,649.0	2,719.1	2,790.3	2,862.5	2,935.4	2,944.5	2,962.9	2,981.2	2,999.6	3,018.1
قطاع غزة	1,644.3	1,701.4	1,760.1	1,820.0	1,881.1	1,888.9	1,904.5	1,920.0	1,935.6	1,951.3
سوق العمل										
عدد العاملين (ألف شخص)	858.0	885.0	917.0	963.0	980.5	970.9	1,002.0	999.1	971.5	1,000.2
نسبة المشاركة (%)	43.4	43.6	45.8	45.8	45.8	46.1	45.5	45.8	45.4	46.5
معدّل البطالة (%)	23.0	23.4	26.9	25.9	26.9	28.4	25.7	27.0	29.0	29.2
- الضفة الغربية	19.0	18.6	17.7	17.3	18.2	19.6	16.9	18.8	20.5	19.0
- قطاع غزة	31.0	32.6	43.9	41.0	41.7	43.2	40.6	41.1	44.0	46.6
الحسابات القومية (مليون دولار)										
الناتج محلي إجمالي	11,279.4	12,476.0	12,715.6	12,673.0	13,425.7	3,457.5	3,370.4	3,387.3	3,653.7	3,728.3
- الإنفاق الاستهلاكي الخاص	10,158.5	11,062.6	11,840.4	11,805.1	12,337.7	3,205.8	3,016.2	3,083.1	3,201.2	3,386.6
- الإنفاق الاستهلاكي الحكومي	3,126.9	3,381.7	3,478.2	3,429.5	3,530.3	879.3	964.4	858.1	990.4	892.7
- التكوين الرأسمالي الإجمالي	2,378.5	2,707.3	2,415.0	2,677.4	2,827.0	673.0	756.5	755.1	776.0	879.6
- الصادرات	1,871.1	2,071.8	2,172.3	2,338.1	2,381.0	587.4	644.8	625.3	678.2	671.3
- الواردات (-)	6,299.9	6,804.0	7,208.9	7,537.6	7,626.7	1,897.4	2,031.0	1,897.1	1,974.6	2,090.5
الناتج المحلي للفرد (دولار)										
بالأسعار الجارية	2,787.2	2,992.2	2,960.1	2,863.9	2,957.2	758.9	734.6	731.2	783.3	793.7
بالأسعار الثابتة (أسعار 2004)	2,967.5	2,944.0	2,852.4	2,863.9	2,922.9	731.9	718.6	714.7	728.2	745.6
ميزان المدفوعات (مليون دولار)										
الميزان التجاري	(4,428.7)	(4,732.2)	(5,036.7)	(5,199.6)	(5,246.2)	(1,310.2)	(1,386.3)	(1,271.8)	(1,296.5)	(1,419.3)
ميزان الدخل	857.4	1,160.3	1,482.4	1,712.2	1,896.0	479.6	491.3	470.3	418.7	558.6
ميزان التحويلات الجارية	1,750.5	1,188.5	1,405.3	1,421.4	1,408.6	359.1	365.4	476.2	386.7	417.0
ميزان الحساب الجاري	(1,820.8)	(2,383.4)	(2,149.0)	(2,066.0)	(1,941.6)	(471.5)	(529.6)	(325.3)	(491.1)	(443.7)
أسعار الصرف والتضخم										
سعر صرف الدولار مقابل الشيكل	3.854	3.611	3.577	3.884	3.84	3.806	3.829	3.749	3.594	3.559
سعر صرف الدينار مقابل الشيكل	5.436	5.093	5.046	5.483	5.418	5.377	5.401	5.292	5.073	5.019
معدّل التضخم (%)[1]	2.78	1.72	1.73	1.43	(0.22)	0.32	(0.69)	1.07	(0.47)	(0.49)
المالية العامة (على الأساس النقدي، مليون دولار)										
صافي الإيرادات المحلية (بما فيها المقاصة)	2,240.1	2,319.9	2,791.2	2,891.4	3,552.0	737.6	936.4	912.4	1,040.0	721.1
النفقات الجارية	3,047.1	3,250.7	3,445.9	3,424.9	3,661.6	879.4	768.2	847.2	1108.7	787.5
النفقات التطويرية	211.0	168.4	160.9	176.4	216.5	45.0	80.2	36.5	55.0	53.0
فائض/عجز الموازنة الكلي (قبل المنح)	(1,018.0)	(1,099.2)	(815.6)	(709.9)	(326.2)	(186.8)	88.0	28.7	(123.8)	(119.4)
إجمالي المنح والمساعدات	932.1	1,358.0	1,230.4	796.8	766.3	168.8	214.3	208.6	109.0	124.3
فائض/ عجز الموازنة الكلي (بعد المنح)	(85.9)	258.7	414.8	86.9	440.1	(18.0)	302.3	237.2	(14.8)	4.9
الدين العام الحكومي	2,482.5	2,376.2	2,216.8	2,537.2	2,483.8	2,553.8	2,483.8	2,514.9	2,492.7	2,526.0
القطاع المصرفي (مليون دولار)										
موجودات/ مطلوبات المصارف	10,051.9	11,190.7	11,815.4	12,602.3	14,196.4	14,068.3	14,196.4	15,222.3	15,348.1	15,461.0
حقوق الملكية	1,257.5	1,360.0	1,464.0	1,461.7	1,682.4	1,624.4	1,682.4	1,720.3	1,744.5	1,804.6
ودائع الجمهور	7,484.1	8,303.7	8,934.5	9,654.6	10,604.6	10,432.6	10,604.6	11,127.5	11,379.5	11,526.8
التسهيلات الائتمانية	4,199.3	4,480.1	4,895.1	5,824.7	6,871.9	6,666.4	6,871.9	7,234.2	7,528.9	7,761.9

تغطي البيانات الأراضي الفلسطينية باستثناء ذلك الجزء من محافظة القدس والذي ضمته إسرائيل عام 1967 (باستثناء بيانات البطالة والسكان).
1.معدّل التضخم محسوب على أساس مقارنة متوسط الأرقام القياسية لأسعار المستهلك في كل سنة (كل ربع) مع متوسطها في السنة (الربع) السابقة.
2.أرقام 2017 هي بيانات أولية عرضة للتنقيح والتعديل.
الأرقام بين الأقواس هي أرقام سالبة
البيانات الموجودة في الجدول حسب آخر تحديث متوافر للبيانات